مُصْطَلَحُ «وَجْهُ الكَلامِ» عِنْدَ سيبويه والفرَّاء
(تنظيرٌ وتقعيدٌ ودلالةٌ)

د. طه شداد حمد رمضان العبيدي

كلية الاداب جامعة الانبار

D. Taha Sh. Hamad Al-Ubaidy

"The Preferable Meaning" Idiom
Theorizing, Founding and Semantics

ملخص البحث باللغة العربية:

من خلال الاستقراء النحوي للكتب اللغوية وجدت أنَّ هناك دقَّةً عند العلماء في تحديد المصطلح ومنه المصطلح النحوي، ومن ذلك اصطلاحهم مصطلح (وجه الكلام) في أثناء مؤلفاتهم النحوية، وقد وقفت على هذا المصطلح أمام عالمين جليلين أحدهما من مدرسة البصرة والآخر من مدرسة الكوفة، فأصبح موضوع البحث موسومًا بـ**(مُصْطَلَحُ «وَجْهُ الكَلامِ» عِنْدَ سيبويه والفرَّاء (تنظيرٌ وتقعيدٌ ودلالةٌ))**، وقد أخذت المصطلح عندهما بما اصطلحاه في كتابيهما (الكتاب) و(معاني القرآن)، وبيَّنت فيهما ما أورداه من مصطلح (وجه الكلام)، إذ بلغ عدد المصطلح النحوي المذكور من حيث دقة المصطلح لفظًا ومعنى عند سيبويه(١٩)، وبلغ عند الفرَّاء (٢٩)، فشرعت بدراسة هذا المصطلح وتحديد غاياته وأهدافه من خلال الاستقراء النحوي للسابقين واللاحقين من علمائنا الأجلاء؛ وذلك بذكر شكل المصطلح عندهما على وفق التقسيمات النحوية التي اصطلحا عليهما، وصولًا إلى وقفات الباحث على بعض القضايا وإبداء الرأي فيها، ومن الله التوفيق والسداد.

Abstract:

By studying linguistic books, the researcher find out that the scholars have a very high accuracy in defining idioms. One of these idioms in their books is "the preferable meaning". The researcher studied this idiom in Sybawaih's and Al-Farra's books then he gave his paper the following title ("the preferable meaning" idiom theorizing, founding and semantics). He studied the idiom in (Al-Kitab) by Sybawaih and (Ma'any Al-Quran) by Al-Farra then he counted the places of this idiom (١٩ for Sybawaih and ٢٩ for Al-Farra). He studied these places and the aim of using it depending on the linguistic examining and investigation. Some cases required commenting from the researcher.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ اللغة العربية هي لغةُ كتابِ الله الخالد (القرآن الكريم) الذي لا تنقضي عجائبه، وهي اللغة المعطاءة التي انفردت بخصائصَ وسماتٍ شهدَ بها العدوُّ قبلَ الصديق والغريبُ قبلَ الحميم، فهي لغة التنزيل وفيها يتلذَّذُ أهلُ التذوّق والتمكين، ولا غرابةَ في ذلك فإنَّ العزيزَ الجليل والقدير العليم أنزل على حبيبه الأمين قرآنًا يتلى إلى يوم الدين ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾[1]، وممَّا ينبغي الوقوف عليه من ثوابتَ وأمورٍ ما اهتم به العلماء على مرِّ العصور، وهو ما يسمِّيه الدارسون قديمًا وحديثًا بـ(المصطلح)، ومنه المصطلح النحوي في الدراسات القديمة والحديثة، إذ إنَّ له أثرًا كبيرًا في تحديد الهدف المرسوم تُجاه فهم المتلقي لما يريده أهلُ العلم، فقد كرَّس العلماء جهودهم من أجل بيان الدِّقة فيما يتكلَّمون، فقد نجد عند علمائنا في مختلف العلوم

مصطلحات متقاربة في المعنى، إلَّا أنَّ هناك فروقاتٍ دقيقةً بين مصطلح وآخر، وما هذه الفروقات التي ذكرها العلماء إلَّا دليلٌ جليٌّ على حرصِ علمائنا الأجلاء على تمحيص بما يمكن تسميته بـ(إشكالية المصطلح). ومن خلال الاستقراء النحوي للكتب اللغوية وجدت أنَّ هناك دقَّةً عند العلماء في تحديد المصطلح النحوي، ومن ذلك اصطلاحهم مصطلح (وجه الكلام) في أثناء مؤلفاتهم النحوية، وقد وقفت على هذا المصطلح عند عالمين جليلين من مدرستين مختلفتين هما سيبويه والفرَّاء، فالأوَّل منهما يعدُّ رائدَ مدرسة البصرة والآخر يعدُّ رائدَ مدرسة الكوفة، ولكلٍّ من المدرستين أسسها وطرازها من جهتي التنظير والتطبيق، فأصبح موضوع البحث موسومًا بـ**(مُصْطَلَحُ «وَجْهُ الكَلامِ» عِنْدَ سيبويه والفرَّاء (تنظيرٌ وتقعيدٌ ودلالةٌ))**، وقد درستُ هذا المصطلح على وفق ما اصطلحاه في كتابيهما (الكتاب) و(معاني القرآن)، فعند كلامهما على مسائلَ متفرقةٍ من كتابيهما نجدهما يقولان: وهذا **وجه الكلام**، وكأنَّهما يريان بهذا التعبير الوجه الأسمى في الاختيار والذوق والبيان، إذ إنَّ الخلاف النحوي يعدُّ طابعًا مرسومًا في أزمنة التأليف النحوي قديمًا وحديثًا، وإن كان الأقدمون أكثرَ شيوعًا ومراسًا من المحدثين في مسائل الخلاف، إذ إنَّهم الأقرب إلى عصر الاستشهاد وسلامة اللغة، وقد بلغ عدد مصطلح (وجه الكلام) على وجه الدقة والتحديد في رسم المصطلح المعنيّ عند سيبويه(١٩) موضعًا، وعند الفرَّاء(٢٩) موضعًا، فشرعت بدراسة هذا المصطلح وتحديد غاياته وأهدافه من خلال الاستقراء النحوي للسابقين واللاحقين من علمائنا الأجلاء؛ وذلك بذكر بعض ما اصطلح عليه العالمان الجليلان من قولهم (وجه الكلام) على وفق التقسيمات النحوية التي اصطلحا عليهما من خلال التنظير والتقعيد والدلالة، والأخير يتمثَّل في جمالية السياق في تحديد المصطلح، وصولًا إلى وقفات الباحث على بعض القضايا وإبداء الرأي فيها، وقد جعلت من كتب اللغة والنحو فضلًا عن كتب التفسير وعلوم القرآن منفذًا إلى فهم النصوص القرآنية والمسائل النحوية، علاوةً على ما فتح الله لي، إذ له المنَّة والفضل، ولست أزعم أنِّي قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فإنَّ الكمال لله وحده، وكلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ وخيرُ الخطَّائين التوابون.

الألفاظ (مصطلح)، (وجه)، (الكلام)، لغةً واصطلاحًا:

مصطلح لغةً:الصَّلاحُ: نقيض الطَّلاح والفساد، ورجلٌ صالحٌ في نفسه ومُصلِحٌ في أعماله وأُمُورِه، والصُّلْحُ تصالُحُ القومِ بينهم، وأصلَحْتُ إلى الدابَّة: أحْسَنْتُ إليها[٢].

مصطلح اصطلاحًا:يعني: اتفاق جماعة على أمرٍ مخصوص[٣]، فكلمةُ الاصطلاح إذن تعني الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، وهو ما يُعبَّر عنه بالمصطلح النحوي[٤].إنَّ جذر اللفظة له دلالة حسية عند العربي تشير إلى المواجهة للفساد والانحلال، أي التنبّت، ومن التنبّت تتشعب معاني الخصب والحياة والاستمرار والبقاء، ثمَّ استخدم اللفظ على معنى مجرَّد عندما انبرى اللغويون إلى تقعيد اللغة، لكنَّ هذا المعنى الذي أشار

إلى البقاء والاستمرار عندهم ظلَّ له علاقة ما مع الدلالة الحسية، مثال ذلك: يقول بعض النحويين، كأنَّه ابن جني(٣٩٢هـ)[٥]، أبدلت الياء من الواو ابدالًا صالحًا: أي أبقى وأكثر قابلية للحياة في الاستعمال اللغوي، ومن ثمَّ أخذت اللفظة مجراها في الاشتقاق فأضحت (الاصطلاح) من افتعال وزنًا، ووزن (افتعال) يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل، إذ يقال: اصطناع، اقتسام، والاصطلاح حديثًا: العرف الخاص، أي اتفاق طائفة مخصوصة من القوم على وضع الشيء أو الكلمة[٦].ويبدو أنَّ هناك تقاربًا ملموسًا بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فقولنا: اصطلحَ النَّاسُ: زالَ ما بينهم من خلاف، توافقوا وزال تخاصُمُهُم، اصطلح أهالي القرية، ومنه قوله تعالى﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ﴾[٧]، و(اصطلح على): اختاره منهجًا ونظامًا، واصطلح بلفظ: استعملَ كلمةً بمعنى معيَّن[٨]، واصطلحَ القومُ على الأمر: تعارفوا عليه واتَّفقوا[٩]، وهو مصدر (اصْطلحَ) واتفاق طَائِفَة على شَيْء مَخْصُوص، وَلكُلّ علمٍ اصطلاحاته[١٠].

وجه لغة: الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالْهَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَابَلَةِ لِشَيْءٍ، وَالْوَجْهُ مُسْتَقْبِلُ لِكُلِّ شَيْءٍ، يُقَالُ وَجْهُ الرَّجُلِ وَغَيْرُهُ، وَرُبَّمَا عُبِّرَ عَنِ الذَّاتِ بِالْوَجْهِ، وَتَقُولُ: وَجْهِي إِلَيْكَ، قَالَ[١١]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وَوَاجَهْتُ فُلَانًا: جَعَلْتُ وَجْهِي تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَمِنَ الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هُوَ وَجِيهٌ بَيِّنُ الْجَاه، وَالْجَاهُ مَقْلُوبٌ، وَالْوِجْهَةُ: كُلُّ مَوْضِعٍ اسْتَقْبَلْتَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ﴾[١٢] ، وَوَجَّهْتُ الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ عَلَى جِهَةٍ، وَأَصْلُ جِهَتِهِ وِجْهَتُهُ، وَالتَّوْجِيهُ: أَنْ تَحْفِرَ تَحْتَ الْقِثَّاءَةِ أَوِ الْبِطِّيخَةِ ثُمَّ تُضْجِعَهَا، وَتَوَجَّهَ الشَّيْخُ: وَلَّى وَأَدْبَرَ، كَأَنَّهُ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى الْآخَرِ، وَيُقَالُ لِلْمُهْرِ إِذَا خَرَجَتْ يَدَاهُ مِنَ الرَّحِمِ: وَجِيهٌ[١٣].

وجه اصطلاحًا:هو ما به الشيء حقًّا[١٤]، فنجد أنَّ الجرجاني (ت ٨١٦هـ) يقول في تعريف (وجه الحق) ما نصُّه: «وجه الحق: هو ما به الشيء حقًا؛ إذ لا حقيقة لشيء إلَّا به تعالى، وهو المشار إليه بقوله تعالى﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾[١٥]، وهو عين الحق المقيم لجميع الأشياء، فمن رأى قيُّومية الحقّ للأشياء فهو الذي يرى وجه الحق في كلّ شيء»[١٦].

الكلام لغة:(كَلَمَ) الْكَافُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ، وَالْآخَرُ عَلَى جِرَاحٍ، فَالْأَوَّلُ الْكَلَامُ، تَقُولُ: كَلَّمْتُهُ أُكَلِّمُهُ تَكْلِيمًا، وَهُوَ كَلِيمِي إِذَا كَلَّمَكَ أَوْ كَلَّمْتَهُ، ثُمَّ يَتَّسِعُونَ فَيُسَمُّونَ اللَّفْظَةَ الْوَاحِدَةَ الْمُفْهِمَةَ كَلِمَةً، وَالْقِصَّةَ كَلِمَةً، وَالْقَصِيدَةَ بِطُولِهَا كَلِمَةً، وَيَجْمَعُونَ الْكَلِمَةَ كَلِمَاتٍ وَكَلِمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[١٧]، وَالْأَصْلُ الْآخَرُ الْكَلْمُ، وَهُوَ الْجُرْحُ; وَالْكَلَامُ: الْجِرَاحَاتُ، وَجَمْعُ الْكَلْمِ كُلُومٌ أَيْضًا، وَرَجُلٌ كَلِيمٌ وَقَوْمٌ كَلْمَى، أَيْ جَرْحَى، فَأَمَّا الْكَلَامُ، فَيُقَالُ: هِيَ أَرْضٌ غَلِيظَةٌ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ[١٨].

الكلام اصطلاحًا:الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ وَالْمرَاد بالمفيد مَا دلَّ على معنى يحسن السُّكُوت

عَلَيْهِ[١٩]، فهو المعنى المركَّب الذي فيه الإسناد التام[٢٠]، قال ابن النحاس(ت ٦٩٨هـ): «حتى يخرج الإطلاق اللغوي فإنَّهم يطلقون الكلام على كلِّ كلمة وما فوقها»[٢١].وممَّا تقدَّم يمكن القول: إنَّ غيابَ المصطلح لا يعنى بالضرورة غياب المفهوم الذى يوضع له المصطلح، وعلى العكس من ذلك فإنَّ وجود المفهوم لدى أصحاب العلم، أيّ علم، ليس مرهونًا بوجود المصطلح الموضوع له، فقد يكون المصطلح ضمنيًّا، وقد يعبَّر عنه تلميحًا لا تصريحًا، وقد يشرح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح[٢٢].ومصطلح (وجه الكلام) شائعٌ في كتب اللغة والنحو والتفسير والبلاغة وغيرها، إذ إنَّه يشكِّلُ جانبًا مهمًّا من طابع حسن الكلام وبلاغته ودقَّة التعبيرِ ورصانته وتخيُّر اللفظ وفصاحته وتذوق المعنى وأصالته ومكانة المتكلِّم ومنزلته، فأصحاب العلم بتعبيرهم هذا كشفوا النِّقاب عن أنفسهم بأنَّ التدقيق والتنقيب رائدان في مسيرتهم العلمية بغية فهم المتلقي بأجمل صورة وأبهى مقام، ومؤلفاتهم على مرِّ العصور شاهدةٌ على ذلك، قال الحريري[٢٣] وابن الجوزي[٢٤]: يقولون: فلانٌ يَسْتَأْهِلُ الإكرامَ، وهو مُسْتَأْهِلٌ للأنعام، ولم تُسْمَعْ هاتان اللفظتان في كلام العرب ولا صَوَّبَهُما أحدٌ من علماء الأدب، ووجْهُ الكلام: يستحقّ الإكرام، وهو أَهلٌ لذلك[٢٥]، ومعظمُ المؤلفاتِ بجميع أشكالها مليئةٌ بهذا المصطلح.وقد يَعدلُ المتكلِّمُ الفصيحُ عن وجه الكلام إلى وجه آخر؛ لعلَّةٍ تكون أكثرَ ملاءمة من اختياره الأول، ومن ذلك ما ذكره المرزوقي من قول أبي النشناش[٢٦]:

وســـــائِلَةٍ بالغَيـــــبِ عَـــــنِّي وســـــائِلٍ ... ومَـــــنْ يســـــأَلُ الصُّـــــعْلُوكَ أَيـــــنَ مذاهِبُـــــه

ما نصُّه: «وكان وجهُ الكلامِ أن يقول: (ومَن يسألُ عن الصُّعلوك)؛ ليكون وفقَ قوله (وسائلةٍ بالغيبِ عنِّي)، لكنَّه عَدلَ عنه إلى ما قاله تأكيدًا للمراد، وذلك أنَّه إذا كان سؤال نفسه عن مذهبه منكرًا لاستبهامه عليه، فسؤالُ غيرِه عنه أبعدُ من الصَّواب»[٢٧].

الأول: مصطلح (وجهُ الكلامِ) عند سيبويه:

مدخل:إنَّ أوَّلَ ما يلاحظه القارئ لكتاب سيبويه(١٨٠هـ) والباحث فيه اهتمام سيبويه بالمسموع من اللغة منثورًا ومنظومًا، وهو يحاول أن يبيّن للقارئ دائمًا وفي كلِّ نصٍّ ينقله أن لا يستعين إلَّا بما ورد عن العرب الفصحاء أو عن الذين وثق بهم من فصحاء العرب ولا يأخذ إلَّا به[٢٨].فلا شكَّ أنَّ سيبويه لم يكن يصدر أحكامه على الاستعمالات اللغوية جزافًا، أو عن إشباع رغباته وميوله، لكنَّه كان في ذلك يتمثل كلام العرب سواء ما سمع منه أو روي له، فاستقرَّت لديه نماذج لغوية جعلها المعيار الأسمى في تصريحه بحكم ما، ولا سيَّما أنَّ سيبويه أرسى باكورة المصطلح النحوي من خلال تدوينه اصطلاحات النحو العربي.ومن ذلك ما تكلَّم به سيبويه بخصوص مصطلح (وجه الكلام) في عدَّة مواضع من كتابه، بيَّن من خلالها الوجه الأمثل والأرجح في المسألة التي يذكرها، متعرِّضًا للشواهد السماعية المعتمدة في الدراسات اللغوية على وفق ما تقتضيه طبيعة تحليله للنَّص المختار، وكان

مصطلح وجه الكلام عند سيبويه يعني «الأصل وغيره الفرع»[٢٩]، وممَّا وقفت عليه من تقعيد هذا المصطلح ما أجملته بالآتي:

المسألة الأولى: (وجه الكلام في ما يُجرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله):عنون سيبويه بابًا أسماه (ما يُجرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، وقال فيه: «وتقول: (ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهًا به)، و(ما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا)، النَّصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنَّما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحًا، هذا **وجه الكلام**، فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة مَن يشبهه جررت، وذلك قولك (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به)، فإنَّما أردت (ولا كشبيهٍ به)، وإذا قلت (ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه) فإنَّه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تَجيءَ بها، وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمَثِّلُ، وتكون (قريبًا) ههنا إن شئتَ ظرفاً، فإن لم تجعل (قريبًا) ظرفًا جاز فيه الجرُّ على الباء والنَّصبُ على الموضع»[٣٠].وذكر أبو سعيد السيرافي أنَّكَ إذا قلت: (ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهًا به)، فمعناه: (ما زيدٌ كعمرو، وما زيد شبيها بعمرو)، وإذا قلت: (ما عمرو كخالدٍ ولا مفلحًا)، فمعناه: ولا عمرو مفلحًا، فـ(شبيهًا) و(مفلحًا) عطف على موضع (الكاف)، وموضعها منصوب بخبر (ما)، وإذا قلت: (ما زيدٌ كعمرو ولا شبيه به)، فمعناه: (ما زيدٌ كعمرو ولا كشبيه بعمرو)، فقد أثبت لـ(عمرو) شبيهًا، ثم نفيت عن (زيد) شبه (عمرو)، وشبه شبيهه، وإذا قلت (ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه)، فإنَّه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تَجيءَ بها، وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمَثِّلُ، وتكون (قريبًا) ههنا إن شئتَ ظرفًا، فإن لم تجعل (قريبًا) ظرفًا جاز فيه الجرُّ على الباء والنصبُ على الموضع[٣١].وفصَّل ابن جني ما سبق في تعقُّبِه الآتي: واعلم أنَّ هذا الكلام يحتاج إلى شرح؛ لتتلخص معانيه، فإنَّ في ظاهره إشكالًا[٣٢]، أمَّا قوله: (ما أنت كعمرو ولا شبيهًا به)، فلا يخلو الكاف في (كعمرو) أن يكون اسمًا كـ(مثل)، أو حرفًا فيه معنى (مثل)، فإن كانت الكاف في (كعمرو) اسمًا، فـ(شبيه) معطوف عليها، كما كان يعطف على (مثل) لو كانت هناك، فقلت: (ما أنت مثل عمرو ولا شبيهًا به)، كقولك: (ما أنت غلام عمرو ولا جارًا له)، وهذا أمر ظاهر، وإن كانت الكاف في (كعمرو) حرفًا كالتي في قولنا (مررت بالذي كزيدٍ)، فـ(شبيه) المنصوب معطوف على (كعمرو) جميعًا؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع نصب؛ لأنَّ هذه لغة حجازية[٣٣]؛ لأنَّ نصب (شبيه) يدلُّ على أنَّ الأول في موضع نصب، إلَّا أنَّ هذا الموضع متى عطفت على لفظه أفدت معنى، فإن عطفت على معناه دون لفظه أفدت معنى آخر، ألا ترى أنَّك لو قلت: (ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهٍ به)، فجررت الشبيه، فإنَّما أردت (ولا كشبيهٍ به)، فقد أثبت له شبيهًا، ونفيت أن يكون (زيدًا) كالذي يشبه (عمرًا)، وأنت إذا قلت: (ما زيد كعمرو ولا شبيهًا)، فإنَّما نفيت عن (زيد) أن يكون شبيهًا لـ(عمرو)، ولم تثبت لـ(عمرو) شبيهًا، وليس كذلك قولنا: (ما أنت بعمرو ولا خالدًا)؛ لأنَّك إن نصبت (خالدًا) على المعنى أو جررته على اللفظ، فإنَّما معناه في الموضعين واحد، أي (ما أنت هذا ولا هذا)، فقول سيبويه (لأنَّك تريد ما هو مثل هذا ولا مفلحًا)، هذا معنى الكلام

يحتمل أمرين:**أحدهما:** أنَّ معنى الكاف معنى مثل، وهي حرف.**والآخر:** أنَّ معنى الكاف معنى مثل، وهي اسم، كما أنَّ مثلًا اسم، فإن كانت الكاف اسمًا فالعطف عليه ظاهر، وإن كانت حرفًا كان العطف عليها وعلى ما جرَّه؛ لأنَّهما في موضع نصب، وقوله: فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة مَن يشبهه، جرَّه، يقول: إذا جررت شبيهًا به فقد أثبت لـ(عمرو) شبيها؛ لأنَّك أردت: ولا كمَن يشبهه، ومثل ذلك فقال: وذلك نحو قولك: (ما أنت كزيدٍ ولا خالدٍ)، فهذا يُبيّن لك أنَّك إذا جررت فعطفت على (عمرو) وحده فقد أثبت هناك شبيهًا لـ(عمرو)، وهو غيره، كما أنَّك إذا قلت: (ما أنت كزيدٍ ولا خالدٍ)، فقد أثبت غير(زيد) وهو(خالد)، وقوله: فإذا قلت: (ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه)، فليس هاهنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها، يريد أنَّ قولك: (ما أنت بزيدٍ) و(ما أنت زيدًا)، معناهما واحد، وإنَّما جئت بالباء زائدة مؤكِّدة على ما تقدَّم، كما في قول عُقَيبةَ بنِ هُبيرةَ الأسدي[٣٤]:

مُعـــــاوِيَ إِنَّنـــــا بَشَـــــرٌ فأَسْـــــجِحْ فَلَسْـــــنا بالجِبـــــالِ وَلَا الحَدِيـــــدا

وغيره، وأنت إذا قلت: (ما أنت زيدًا)، فله معنى غير معنى: (ما أنت كزيدٍ)؛ لأنَّك إذا قلت: (ما أنت زيدًا)، فإنَّما نفيت أن يكون هو هو، وإذا قلت: (ما أنت كزيدٍ) فإنَّما نفيت أن يكون مشبهًا له، ألا ترى أنَّ مَن قال: (أنا زيدٌ)، فمعناه غير معنى مَن قال: (أنا كزيدٍ)، فكما كان الإيجابان مختلفين، كذلك يكون النفيان مختلفين، وهذا واضح[٣٥].فقول سيبويه: (فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة مَن يشبهه جررت) يؤكِّد عندك أيضًا زيادة الكاف في قوله عزَّ اسمه:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[٣٦]؛ لأنَّه نفى أن يكون كمثله شيء، والكاف غير زائدة، فقد أثبت له مِثلًا، كما أثبت سيبويه في مسألته إذا جررت أنَّ لزيدٍ مَن يشبهُه.وقال أبو الحسن الأخفش[٣٧] في قوله: (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهًا به)، إذا جررت الشبيه فقد أثبت لزيدٍ شبيهًا، وإذا نصبت لم تثبت له شبيهًا، وهذا هو تلخيص قول سيبويه، لم يزد فيه شيئًا، وهذا الكلام فيهما على أنَّ الكاف في (كزيد) غير زائدة، وليست كالذي في بيت رؤبة[٣٨]:

قُـــبٌّ مـــن التَّعْـــداءِ حُقْـــبٌ فِـــي سَـــوَقْ لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيهَا كالمَقَقْ

قال ابن جني: وأجاز لنا أبو علي[٣٩] فيها الجرّ، وألَّا يكون مع الجرّ له شبيه، قال: وذلك على اعتقاده زيادة الكاف، فكأنَّه قال: (ما أنت زيدًا ولا شبيهًا به)، ثم زاد الكاف، فقال: (ما أنت كزيدٍ ولا شبيه به)، فلمَّا جرَّ (زيدًا) بالكاف مع اعتقاده زيادته عطف الشبيه على (زيد)، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي وجه صحيح، وهو رأي أبي الحسن.ومثله أيضا قوله عزَّ اسمه:﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[٤٠]، ذهب أبو الحسن[٤١] إلى أنَّ الكاف زائدة[٤٢]، وعطف (الذي) على (الذي) من قوله:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾[٤٣]، وأجاز أبو علي[٤٤] أن يكون الكلام معطوفًا على المعنى[٤٥]، وذلك أنَّ معنى

قوله:﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾: أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربّه، أو كالذي مرَّ على قرية، فلا تكون الكاف على هذا زائدة، وهذا وجهٌ حسن[٤٦]، وهو مذهب الكسائي(١٨٦هـ)[٤٧] والفراء(٢٠٧هـ)[٤٨] وأكثر النحويين[٤٩].قال الطبري(ت٣١٠هـ): وَقَوْلُهُ: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ:﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾، وَإِنَّمَا عَطَفَ قَوْلَهُ:﴿ أَوۡ كَٱلَّذِى ﴾ عَلَى قَوْلِهِ:﴿إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾، وَإِنِ اخْتَلَفَ لَفْظَاهُمَا، لِتَشَابُهِ مَعْنَيَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ،﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ بِمَعْنَى: هَلْ رَأَيْتَ يَا مُحَمَّدُ كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ؟ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:﴿ أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ ﴾؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْعَطْفَ بِالْكَلَامِ عَلَى مَعْنًى نَظِيرٍ لَهُ قَدْ تَقَدَّمَهُ وَإِنْ خَالَفَ لَفْظُهُ لَفْظَهُ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْبَصْرَةِ [٥٠] أَنَّ (الْكَافَ) فِي قَوْلِهِ،﴿ أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ ﴾ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، أَوِ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ فِيمَا مَضَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ لَا مَعْنَى لَهُ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ[٥١].فأمَّا قولُ الآخر[٥٢]:

وَلَعِبَتْ طيرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

فلا بدَّ فيه من زيادة الكاف، فكأنَّه قال: فصيَّروا مثل عصف مأكول، فأكَّد الشبه بزيادة الكاف، كما أكَّد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى:﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَىۡءٌ ﴾، إلَّا أنَّه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم، وهو (مثل) على الحرف، وهو الكاف، فشبَّه شيئًا بشيء[٥٣].فإن قال قائل: بماذا جرَّ (عصف)؟ أبالكاف التي تجاوره أم بإضافة (مثل) إليه، على أنَّه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟فالجواب: أنَّ (العصف) في البيت لا يجوز أن يكون مجرورًا إلَّا بالكاف، وإن كانت زائدة، يدلُّك على ذلك أنَّ الكاف في كلِّ موضع تقع فيه زائدة، لا تكون إلَّا جارَّة، كما أنَّ (مِن) وجميع حروف الجر في أيِّ موضع وقعن زوائد، فلا بدَّ من أن يجررن ما بعدهن كقولك: (ما جاءَني من أحدٍ)، و(لست بقائمٍ)، فكذلك الكاف في مثل (كعصف) هي الجارة للعصف، وإن كانت زائدة على ما تقدَّم.فإن قيل: فإذا جررت (العصف) بالكاف، فإلامَ أضفت (مثلًا)؟ وما الذي جررت به؟فالجواب أنَّ (مثلًا) وإن لم تكن مضافة في اللفظ، فإنَّها مضافة في المعنى، وجارة لما هي مضافة إليه في التقدير، وذلك أن التقدير: (فصيروا مثل عصف مأكول)، فلمَّا جاءت الكاف تولَّت هي جرّ العصف، وبقيت مثل غير جارة ولا مضافة في اللفظ، وكان احتمال هذه الحال في الاسم المضاف أسوغ منه في الحرف الجار؛ وذلك لأنَّا لا نجد حرفًا جارًّا معلقًا غير عامل في اللفظ، وقد نجد بعض الاسماء معلقًا عن الإضافة، جارًّا في المعنى غير جار في اللفظ، وذلك نحو قولهم: (جئت قبل وبعد)، و(قام زيدٌ ليس غير)، وقد قال الفرزدق[٥٤]:

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أي بين ذراعي الأسد وجبهته، وجئت قبل كذا وبعد كذا، وقام زيد ليس غيره[٥٥].وفصَّل ابن سيدة(ت٤٥٨هـ) قوله في كاف التشبيه ومتعلقاتها بما مفاده: وكاف التَّشْبِيه الَّتِي تَأتي لإيصال الشَّبَه إِلَى المشَبَّه بِهِ وَذَلِكَ قَوْلك (أنتَ كزيد)، والتشبيه يَأْتِي على ضَرْبَين: تشبيهٌ حَقِيقَة وتشبيهٌ بلاغة، فتشبيه الْحَقِيقَة قولُك (هَذَا الدِّرْهمُ كَهَذا الدِّرْهم) لَا يُغادِر مِنْهُ شَيْئًا وَ(هَذَا المَاءُ كَهَذا المَاء)، وَأَمَّا تَشْبِيه البلاغة وَهُوَ التَّشْبِيه غير الْحَقِيقِيّ فنحو قَوْله عز وَجل:﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ ، وَقد استُعمِلَت هَذِه الْكَاف اسْمًا وساغَ لَهُم ذَلِك؛ لتَضَمُّنها معنى (مِثل) كَمَا ساغَ لَهُم ذَلِك فِي سَواء؛ لتضمُّنها معنى غير، وَذَلِكَ فِي نَحْو مَا أنْشدهُ سِيبَوَيْهٍ من قَوْله[٥٦]:

وصـــــــالِياتٍ ككَمـــــــا يُـــــــؤَثْفَيْنْ

وكقول الأخطل[٥٧]:

علـــــــى كالقَطـــــــا الجُـــــــونِيّ

وَقد تكون الْكَاف زَائِدَة فِي مَوضِع لَو سَقَطْتْ فِيهِ لم يُخِلَّ سقوطُها بِمَعْنى، وَذَلِكَ نَحْو قَوْله تَعَالَى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، أَلا ترى أَنَّ مَن جعلَ الكافَ هُنَا دالَّةً على مثل مَا دَلَّت عَلَيْهِ فِي قَوْلك (أَنْت كَذَلِك) فقد أثبتَ الشَّبَهَ لِمَن لَا شَبَهَ لَهُ كَمَا أَنَّك إِذا قُلتَ (مَا زَيْد كَعَمْرو وَلَا شَبيهٍ بِهِ) فقد أثبتَّ لَهُ الشَّبيه كأنَّك قلت (وَلَا تشبيه بِهِ)، فَإِذا لم يحسُنْ ذَلِك فِي الْإِثْبَات لم يكن بُدٌّ من أَن يُحكَم بِالزِّيَادَةِ على الكافِ أَو على مثل فَلَا يجوز أَن يُحكَم بهَا على مِثْل لكونِها اسْمًا وَلم نَعلم اسْمًا زِيدَ فَلم يُحكَم لَهُ بموضع إِلَّا المُضمَرَاتِ الموضوعاتِ للفصل نَحْو (هُوَ) وَأَخَوَاتهَا، وَقد اسْتَطْرَف الخليلُ ذَلِك وعَجِبَ مِنْهُ فَقَالَ[٥٨] فِي قِرَاءَة من قَرَأَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٥٩] وَجَمِيعُ بَابِ الْفَصْلِ وَاللهِ إِنَّه لعَظيمٌ جَعْلُهم (هُوَ) فَصْلًا بَين الْمعرفَة والنكرة وتصّييرُهم إيَّاها بِمَنْزِلَة (مَا) إِذا كَانَت (مَا) لَغْوًا؛ لأَنَّ (هُوَ) بِمَنْزِلَة (أَبوهُ) ولكنَّهم جعلوها فِي ذَلِك الْموضع لَغوًا كَمَا جعلُوا (مَا) فِي بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة (لَيْسَ)، وَإِنَّمَا قياسها أَن تكون بِمَنْزِلَة (إِنَّمَا) و(كأنَّما)[٦٠]، فَكَأَنَّ الَّذِي آنسهم بذلك شدَّةُ مطابَقةِ المضمَر للحرف، وجهةُ استِحكام المشابَهة أَنَّ المضمَر غيرُ أول وَأَنَّه لم يُوضَع اسْمًا؛ ليعيّن نَوْعًا أَو شَخْصًا من شخصٍ وَأَنَّه غيرُ معرَب فَهَذِهِ جِهَة استحكام مشابَهة المضمَر الحرْفَ وَلَيْسَ مِثْل مضمَرًا فيَلْزمنا إجازةُ هَذَا الحكم عَلَيْهِ وَلَو كَانَ مضمَرًا لَما أُعرِب ولَما دخلت الكافُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لم تسْتَعْمل دُخُول الْكَاف على الْمُضمر فِيمَا حكى سِيبَوَيْهِ[٦١] إِلَّا فِي الضَّرُورَة لتضَمُّنها معنى مِثْل وَهَذَا أَبْيَن من أَن نَحْتَاج إِلَى دَلِيل عَلَيْهِ أَو تَنْبِيه بأكثَرَ من هَذَا فَلَمَّا كَانَت (مِثْل) من التَّرَتُّب فِي بَاب الاسمية والتمَكُّن فِيهِ بحيثُ وصَفْنا وَكَانَت الكافُ حرفًا شخصًا لَا تخرج إِلَى الِاسْم إِلَّا بتضمُّنها معنى مثل كَانَت هِيَ أَعنِي الكافَ أَولى بِالزِّيَادَةِ وَإِنَّا رَأينَا الحرفَ كثيرًا مَا يُزاد[٦٢].والباحث يخرج ممَّا سبق بالآتي:

١. الأصلُ في الكاف الحرفية، وقد تستعملُ اسمًا، فإن كانت الكاف اسمًا فالعطف عليه ظاهر، وإن كانت حرفًا كان العطف عليها وعلى ما جرَّه؛ لأنَّهما في موضع نصب، وهذا مِن عِللِ ما اصطلح عليه النحاة بقولهم وجه الكلام.

٢. الزيادة التي أقول بها نحوية لا زيادة المعنى، ولها دلالاتٌ يحتِّمها السِّياق والمقام وقصدية المتكلِّم.

٣. عقلية النحاة في التوجيه النحوي أنتجت الخلاف النحوي المعهود، والذي بطبيعته أحدث توسُّعًا في المعنى المنشود على وفق التأصيل والتنظير والتقعيد.

٤. الشاهد القرآني بخصوص زيادة الحروف من عدمها وتحديدًا وجه الكلام خاضعٌ لما يقتضيه الشارع الديني على وفق ما يتلاءم مع طبيعة المعتقد والحدث والمقام؛ لذلك يقول ابن مالك(ت٦٧٢هـ): «وقد تزاد إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فلا بُدَّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأنَّ الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيءَ مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال»[٦٣].

٥. وجه الكلام عند سيبويه قائمٌ على صلاح المعنى في بيان قصدية المتكلِّم، وهذا يعطي للقارئ الحاذق المتأمِّل (المخاطب) مسارًا مفاده: أنَّ هناك ذوقًا نحويًا قائمًا على استقامة الكلام ودلالته؛ لذلك يقول السَّمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ) ما مفاده: أنَّ التقدير(ألم ترَ إلى الذي حاجَّ)، أو (إلى الذي مَرَّ على قريةٍ)، وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ، أو أنَّ الكافَ اسمٌ بمعنى مِثْل، لا حرفٌ، وهو مذهبُ الأخفش وهو الصحيحُ من جهةِ الدليل، وإنْ كان جمهورُ البصريين على خلافِه، فالتقديرُ: ألم ترَ إلى الذي حاجَّ، أو إلى مِثْل الذي مَرَّ وهو معنى حسنٌ[٦٤].

المسألة الثانية(وجه الكلام في هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به).يقول سيبويه في باب هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك: «وهو قولك: (ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ)، و(ضربَنى وضربتُ زيدًا)، تَحمل الاسمَ على الفعل الذى يَليه، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمَّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوَّل قد وقع إلَّا أنَّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنَّما كان الذى يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنَّه لا ينقُضُ معنىً، وأنَّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوَّلَ قد وقع بـ(زَيْدٍ)، كما كان (خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ) وجهَ الكلامِ، حيث كان الجرُّ في الأول وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنى، سَوَّوْا بيْنهما في الجرّ كما يَسْتَوِيان في النصب»[٦٥].وقال في موضع آخر ما نصُّه: «وإذا قلتَ: (مررتُ بزيدٍ وعمراً مررتُ به)، نصبتَ وكان الوجهَ؛ لأنَّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسما تَبنيه عليه، ولكنّك قلت: فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلَّا بحرف الإضافة، فكأنَّك قلت: (مررتُ زيدًا) ولولا أنَّه كذلك ما كان وجهُ الكلام (زيدًا مررتَ به)، و(قمتُ وعمرًا مررتُ به)، ونحوُ

ذلك قولك: (خَشَنْتُ بصدره) فالصدرُ في موضع نصب وقد عملت الباء، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾[٦٦]، إنَّما هي (كفى اللهُ)، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضُع موضعُ نصب وفى معنى النصب، وهذا قولُ الخليل[٦٧] رحمه الله»[٦٨].قال أبو سعيد السيرافي: «يعني أنَّ قولنا: (خشنت بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ)، أجود من (خشنت بصدرِهِ وصدرَ زيدٍ)، وكلاهما جائز؛ لأنَّك إذا جررت حملته على مجرورٍ يجاوره لفظًا، وإذا نصبت حملته على المعنى، كأنَّك قلت: (خشنت صدرَه وصدرَ زيد) وحمله على اللفظ أجود؛ لأنَّه معه وإلى جنبه، فكذلك الأول حمله على ما يقاربه ويجاوره أجود، ولا فرق بين النصب والجر في (خشنت) فلمَّا لم يكن فرق كان مطابقة اللفظ أولى بالاختيار، كما أنَّهم لو نزعوا الباء لسوَّوا بين الأول والثاني في النَّصب، وقالوا: (خشنت صدره وصدر زيد)»[٦٩]، ولو أسقطت الباء كان جيدًا فقلت: (خَشنت صدرَه وصدرَ زيدٍ)[٧٠].وهذا يعني أنَّ قولك (مررت بزيدٍ) بمنزلة قولك (ضربت زيدًا)؛ لأنَّ (مررت) فعل، كما أنَّ (ضربت) فعل، وإن كان (مررت) لا يتعدَّى إلَّا بحرف، فإذا كان كذلك فينبغي أن تختار في الجملة الثانية نصب الاسم، كما اختير من (ضربت زيدًا) نصب الاسم في الجملة الثانية[٧١].قال أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ): «ألا ترى أنَّهم قالوا: (خشنت بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنَّها أقربُ إليه منه؛ وليس في إعمالها نقض معنى؛ فكان إعمالها أولى، والذي يدلُّ على أنَّ للقرب أثرًا أنَّه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فأجروا (خربٍ) على (ضبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأنَّ الضَّبَّ لا يوصف بالخراب؛ فهنا أَوْلَى»[٧٢].فأَجْوَدُهما الخفضُ ها هنا حملًا على الباء، وإن كانت زائدةً في حكمِ الساقط، للقرب والمجاورةِ، وكان إعمالُ الثاني فيما نحن بصَدَده أَوْلى للقرب والمجاورَةِ، والمعنى فيهما واحدٌ[٧٣].والعلَّة فِيهِ من وَجْهَيْن:أَحدهمَا أنَّ الْعَامِل فِي الشَّيْء كالعلَّة الْعَقْلِيَّة وَتلك لَا يفصل بَينهَا وَبَين معمولها.وَالآخر أنَّ الْفَصْل بَين الْعَامِل والمعمول بالأجنبيّ لَا يجوز كَقَوْلِهِم (كَانَت زيدًا الحمَّى تَأْخُذُ) والمعطوف هُنَا كَالْأَجْنَبِيّ فأحسن أَحْوَاله أَن يضعف عمل الأَوَّل ويدلُّ على ذَلِك أنَّ الْفِعْل إِذا تَأَخَّر عَن الْمَفْعُول جَازَ دُخُول اللَّام عَلَيْهِ كَقَوْلِك (لزيدٍ ضربْت)[٧٤].فالنحاة يتوافقون مع ما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد[٧٥]، وعلاوة على ما ذكرنا فإنَّ المبرِّد يقول «وَإِنَّمَا اخْتَارُوا إِعْمَال الآخر؛ لِأَنَّهُ أقرب من الأول، أَلا ترى أَنَّ الْوَجْهَ أَن تَقول (خَشَّنت بصدرِك وَصدرِ زيد) فتعمل الْبَاء؛ لِأَنَّهَا أقرب»[٧٦]، وهذا موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه[٧٧]، ومن المنحى الدلالي تقول: (خشَّنت صدرَه) إذا كنت سببًا في تخشين صدره، وإن لم تباشره، و(خشَّنت بصدره)، إذا باشرت تخشين صدره بنفسك[٧٨].ومن ذلك قول جرير[٧٩]:

جِيئُـــو بِمِثْـــلِ بنـــي بَـــدْرٍ لِقَـــومِهِمُ ... أَوْ مِثْـــلَ أُسْـــرَةِ منْظـــورِ بـــنِ سَـــيَّارِ

فيجرُّونَ (مثل) وينصبونها، فَمن جرَّ فعلى الأول، وَمن نصب فعلى (أَو هاتوا مِثْلَ أُسْرَةِ)؛ لِأَنَّ هَذَا إِذا أضمر لم يخرج من معنى الأول، وَمن قَالَ هَذَا قَالَ (خشَّنت بصدرِك وَصدرِ زيدٍ) على الْموضع[٨٠]، فهذا من باب المحاذاة النحوية بسبب الجوار والقرب.والفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أنَّ المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان, والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول, وتصير كأنَّها جملة معطوفة على جملة وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف, فهي كالجملة الواحدة[٨١].وهذا يقودنا إلى التوسُّع في جملة من الأقيسة بغية الإكثار من توليد أفعال على وزن (فعّل)، أو (فَوعَل)، أو (فَعلن)؛ لإفادة التعدية ونقل أثر الفعل إلى متأثر خارجي[٨٢].فحُرُوف التَّعْدِيَة هِيَ الَّتِي تسلط الْعَامِل على مَا بعْدهَا حَتَّى يتَعَلَّق بهَا[٨٣]، إذ إنَّ التضعيف من أسباب التعدية[٨٤]، وَقد اخْتلف النحويون: هَل بَين حرفي التَّعْدِيَة فرقٌ أم لَا، فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: هما بِمَعْنى وَاحِد، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاس الْمبرد[٨٥]: بل بَينهمَا فرق، وَهُوَ أَنَّك إِذا قلت: (أخرجت زيدًا) كَانَ بِمَعْنى حَملته على الْخُرُوج، فَإِذا قلت: (خرجت بِهِ)، فَمَعْنَاه أَنَّك خرجت واستصحبته مَعَك، وَالْقَوْل الأوَّل أصح، بِدلَالَة قَوْله تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٨٦] ، إذ تعدُّ التعدية بالباء تقوية للكلام وتأكيدًا له[٨٧].ممَّا سبق يتبيَّن للقارئ المتمعِّن أنَّ لوجه الكلام الذي قال به النحويون أثرَه في تقعيد قواعدهم جاعلين من السماع والقياس أساسًا في ذلك.

المسألة الثالثة: (وجه الكلام في قولهم (مررتُ بزيدٍ وعمرًا مررتُ به):يقول سيبويه: «وإذا قلتَ: (مررتُ بزيدٍ وعمراً مررتُ به)، نصبتَ وكان الوجهَ؛ لأنَّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسمًا تَبنيه عليه، ولكنَّك قلت: (فعلتُ)، ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلَّا بحرف الإضافة، فكأنَّك قلت: (مررتُ زيدًا)، ولولا أنَّه كذلك ما كان وجهُ الكلام (زيدًا مررتَ به)، و(قمتُ وعمراً مررتُ به)»[٨٨].ووجه الكلام عند سيبويه أنَّك إذا قلت: (زيدًا مررت به) أضمرت فعلًا ينصب (زيدًا)[٨٩]، وإن كان (مررت) قد تعدَّى إلى ضميره بحرف، كما ينصب الاسم إذا تعدَّى الفعل إلى ضميره بغير حرف، كقولك: (أزيدًا ضربته)[٩٠].وفصَّل ابن جني ما يقرب من ذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾[٩١] بقوله: الوقف فيمن رفع أو نصب على السماوات، ثم تبتدئ فتقول: (والأرضُ والأرضَ)[٩٢]، فأمَّا الرَّفع الابتداء، والجملة بعدها خبر عنها، والعائد منها على الأرض (ها) من عليها، و(ها) من عنها عائدة على الآية، وأمَّا مَن نصب فقال: (والأرضَ يمرُّون عليها)[٩٣] فبفعل مضمر؛ أي: يطئون الأرض، أو يدوسون الأرض، ونحو ذلك، وعليه قراءة ابن مسعود: (يَمْشُون عليها)، فلمَّا أضمر الفعل الناصب فسَّره بقوله: (يمرون عليها)، والنصب هنا دليل جواز قولنا: (زيد عندك وعمرًا مررت به)، فهو كقولك: (زيدًا مررت به) في

الابتداء، ومَن جرَّ (الأرض)[٩٤] على قراءة الجماعة، فإن شاء وقف على (الأرض)، وإن شاء على قوله: (معرضون)[٩٥].وهذا يعني أنَّ نصب (عمرًا) بإضمار فعل يفسِّره (مررت به)، وتقدير الفعل الناصب (لقيت عمرًا مررت به)، ولا يمكن أن تجر (عمرًا) بإضمار باء؛ لأنَّ حروف الجر لا تضمر، فلا بدَّ أن يحمل على فعل ينصبه ووجب فيه إضمار الفعل لامتناع الجر[٩٦].يقول الزمخشري: «فأمَّا إذا قلت (زيداً لقيت أخاه وعمرًا مررت به) ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛ لأنَّ الجملة الأولى ذات وجهين، فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الإبتداء كقولك (لقيت زيداً وأمَّا عمر فقد مررت به)، و(لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو)، وعادت الحال الأولى جذعة»[٩٧].ويقول ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ): «فأمَّا قولهم: (زيدًا مررتُ به)، فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسِّره هذا الظاهرُ، إلَّا أنَّ النَّصب ها هنا أضعفُ منه في قولك: (زيدًا ضربتُه)؛ لأنَّك إذا قلت: (زيدًا مررت به)، أضمرتَ فعلًا على غير لفظِ الأول، كأنَّك قلت: (لَقِيت زيدًا) أو(جُزْتُ زيدًا)، أو (جعلتُ زيدًا على طريقي)؛ لأنَّك إذا جزتَه وجعلتَه على طريقك فقد مررتَ به، وإذا قلت (زيدًا ضربتُه) أضمرتَ فعلاً من لفظه، فكأنَّك قلت: (ضربتُ زيدًا ضربتُه)، فيكون الظاهرُ دالًّا على مثلِ لفظه ومعناه، وفي قولك (زيدًا مررت به) يكون الظاهر دالًا على مثلِ معناه دون لفظه، وما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى في الدلالة، وإذا ضعُف النَّصبُ قوِي الرفعُ»[٩٨].والنصب يتفاوت في هذا الباب، فـ (زيدًا ضربته) أقوى من (زيدًا ضربت أخاه) و(زيدًا ضربت أخاه) أحسن من (زيدًا مررت به) و(زيدًا مررت به) أحسن من (زيدًا مررت بأخيه)، وسبب هذا التفاوت أنَّ التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على المجاز، فتقدر (ضربت زيدًا ضربت أخاه)، فتجعل (ضربك أخا زيد ضربًا له) مجازًا، وإن شئت قدرت (أهنت زيدًا ضربت أخاه) وفي (زيدًا مررت به) يكون التفسير من المعنى، إلَّا أنَّ الفرق بينه وبين (زيدًا ضربت أخاه) أنَّ هذا فسّر ناصب ناصبًا، وهناك فسر متعد بحرف جر ناصبًا، والتقدير(لقيت زيدًا مررت به) وتقدر في (زيدًا مررت بأخيه) (لابست زيدًا مررت بأخيه)، إلَّا أنَّ دلالة (مررت) على (لقيت) أقوى من دلالتها على الملابسة؛ لأنَّ اللقاء هو المرور، وليس بالملابسة، وزعم ابن كيسان[٩٩] أنَّ النصب في (زيدًا مررت به) أحسن منه في (زيدًا ضربت أخاه)، قالوا: ولم يحتج بشيء، ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنَّه في مسألة (زيدًا مررت به) اتَّحد متعلق الفعلين اللذين هما (مررت) و(لقيت)؛ لأنَّ الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنَّه فسر من المعنى، وكلاهما لمتعلق واحد في المعنى، وفي مسألة (زيدًا ضربت أخاه) صار فيه تجوز في اللفظ وفي المعنى؛ لأنَّ الضرب حقيقة لم يحل إلَّا بأخي زيد، وفسَّر (ضربت) فعلًا ينصب (زيدًا)، وسواء أكان (ضربت) أم (أهنت) فهو تجوز في الفعل المفسر وفي متعلقه، وأمَّا في المسألة الأولى فليس فيه تجوز إلَّا في الفعل فقط لا في متعلقه، فلهذا كان أحسن[١٠٠].وإنَّما يجيء اللبس عند الضعفاء من جهة فهمهم أنَّه يقدَّر مثل ذلك الفعل كقولك (زيدًا

ضربته)، أو ما في معناه من كلِّ وجه كقولك (زيدًا مررت به)؛ لإمكان (جاوزت زيدًا)، وليس الأمر كما توهَّموه بل يقدَّر مثل الفعل إن أمكن، أو ما في معناه من كلِّ وجه إن تعذَّر نفس الفعل، أو الملابسة إن تعذَّر الأمران مثل هذه المسألة التي نحن فيها وأشباهها[١٠١].قال ابن هشام(ت٧٦١هـ) ما مفاده: وَاعْلَم أَنَّهم ذكرُوا فِي بَاب الِاشْتِغَال أَنَّه يجب أَلَّا يقدَّر مثل الْمَذْكُور إِذا حصل مَانع صناعي كَمَا فِي (زيدًا مَرَرْت بِهِ) أَو معنوي كَمَا فِي (زيدًا ضربت أَخَاهُ) إِذْ تَقْدِير الْمَذْكُور يَقْتَضِي فِي الأول تعدِي الْقَاصِر بِنَفْسِهِ وَفِي الثَّانِي خلاف الْوَاقِع إِذْ الضَّرْب لم يَقع بزيد فَوَجَبَ أَن يقدَّر جَاوَزت فِي الأول وأهنت فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ المانعان مَعَ كلِّ مُتَعَدٍّ بالحرف وَلَا مَعَ كلِّ سببي، أَلا ترى أَنَّه لَا مَانعَ فِي نَحْو (زيدًا شكرت لَهُ)؛ لِأَنَّ (شكر) يتَعَدَّى بالجار وبنفسه وَكَذَلِكَ الظَّرْف نَحْو (يَوْم الْجُمُعَة صمت فِيهِ)؛ لِأَنَّ الْعَامِل لَا يتَعَدَّى إِلَى ضمير الظَّرْف بِنَفْسِهِ مَعَ أَنَّه يتَعَدَّى إِلَى ظَاهره بِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ لَا مَانع فِي نَحْو(زيدًا أهنت أَخَاهُ)؛ لِأَنَّ إهانة أَخِيه إهانة لَهُ بِخِلَاف الضَّرْب[١٠٢].ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدِّم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور[١٠٣]:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازمًا، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: (أزيدًا مررت به)، فإنَّ التقدير: (أجاوزت زيدًا مررت به).

الثانية: أن يكون العامل لازمًا، والمشغول به اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيدا مررت بغلامه، فإن التقدير: لابست زيدا مررت بغلامه، ولا تقدره: (جاوزت زيدًا مررت بغلامه) كما قدَّرت في الصورة الاولى؛ لأنَّ المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم؛ لأنَّك لم تجاوز (زيدًا) ولم تمرر به، وإنَّما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مرَّ، وليس من لفظه كما هو ظاهر.

الثالثة: أن يكون العامل متعديًّا، ولكنَّه نصب اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: (زيدًا ضربت أخاه)، فإنَّ التقدير: (أهنت زيدًا ضربت أخاه)، وهكذا تقدِّر في كلِّ صورة من هذه الصور الثلاث فعلًا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.ممَّا سبق يتبيَّن لنا الآتي:

١. أسلوب الاشتغال باب واسع في النحو العربي، ودائرة الخلاف النحوي متغلغلة فيه بين محوري السماع والقياس، ومصطلح وجه الكلام له أثر فيه.

٢. التعدية النحوية سواء تعدية الفعل بنفسه أم بالحرف أم بالتضمين لها جذورها في إطار الحكم النحوي على مسألة ما، فالنحويون يقولون: (زيدًا ضربته) و(زيدًا مررت به) و(زيدًا ضربت أخاه)، فيقدِّرون، كلٌّ بحسب موضعه، ومن هذا المنطلق يطلق مصطلح (وجه الكلام).

٣. صحة المعنى هدفٌ سامٍ من أهداف فكِّ الخلاف وانتهاء النزاع بين النحويين أنفسهم؛ لذلك لم يكن ما قعَّده النحاة صدفةً وقعت فيهم، بل هو الانطلاق من تقعيد القواعد النحوية على وفق الاستعمال السليم الموافق للمعنى المنشود.

٤. ذوق المتكلم السليم تجاه المتلقي الحاذق أعطى لوجه الكلام في العربية أثره المعهود في الجمال والرُّقي.

المسألة الرابعة: (وجه الكلام في «هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه»):

يقول سيبويه في بابٍ أسماه: اسم الفاعل[١٠٤] الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ ما مفاده: ...، فإذا أَخْبَرَ أَنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ؛ لأَنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأَنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب، وذلك قولك: (هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه)، **وجهُ الكلام**، وحده الجرُّ؛ لأَنَّه ليس موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: (هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه) و(هذا قاتلُ عمروٍ أَمسِ وعبدِ الله) و(هذا ضاربُ عبدِ الله ضَربًا شديدًا وعمروٍ)، ولو قلت: (هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا)، جاز على إضمارِ فِعلٍ، أي (وضَرَبَ زيدًا)، وإنَّما جاز هذا الإضمارُ؛ لأَنَّ معنى الحديث في قولك (هذا ضاربُ زيدٍ) (هذا ضَرَبَ زيدًا)، وإن كان لا يَعمَلُ عملَه، فحُمِلَ على المعنى، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝٢١﴾[١٠٥] لمَّا كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها، حمله على شيء لا يَنْقُضُ الأَوَّلَ في المعنى، وقد قرأه الحسن[١٠٦]، ومثله قول الشاعر[١٠٧]:

يهْـــدِي الخَمِـــيس نِجَـــاداً فِي مَطالِعِهـــا إمَّـــا المِصَـــاعَ وإمّـــا ضَـــرْبَةٌ رُغُـــبُ

حمله على شيء لو كان عليه الأَوَّلُ لم يَنقُض المعنى، ...[١٠٨]؛ لذلك وضع ابن السِّيرافي(ت ٣٨٥هـ) في أثناء شرحه أبيات كتاب سيبويه ما نصُّه: «توجيه الإعراب تبعًا للمعنى»[١٠٩].فالنون تحذف للإضافة[١١٠]، والأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفًا، ولو كان الأصل الإضافة لما نوَّنوا؛ لأَنَّهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه، ويخففون الثقيل، ولو كان الأصل ترك التنوين والإضافة، لما كان أيضًا نكرة؛ لأَنَّه مضاف إلى معرفة[١١١]، وعليه قرئ ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١١٢]، بالنَّصب[١١٣]، فجعلوا حذف النّون تخفيفًا لا للإضافة، والجرّ أكثر[١١٤]، كما أنَّ اسم الفاعل إذا نوَّنتَه نصبتَ به، نحوَ: (ضاربٌ زيدًا)، وإذا حذفتَ التنوينَ خفضتَ، نحوَ: (ضاربُ زيدٍ)[١١٥].فقَوْلهم(هَذَا ضَارِبُ زيدٍ) تخْفض (زيدًا) بِإِضَافَة ضَارب زيد إِلَيْهِ، فَإِذا أدخلت التَّنْوِين على (ضَارب) خَالَفت الْإِضَافَة وَصَارَ كالمفعول بِهِ فَنصبت (زيدًا) بِخِلَاف الْمُضَاف وعَلى أَنَّه كَانَ مَفْعُولًا تَقول من ذَلِك (هَذَا ضَارِبٌ زيدًا) و(مكلِّمٌ مُحَمَّدًا)، فَلَمَّا أدخلت التَّنْوِين نصبت[١١٦].قال ابن يعيش: «اسمُ الفاعل إذا أضفتَه، وأنت تريد التنوينَ، وذلك قولُك: (هذا ضاربُ زيدٍ غدًا) إذا أردت الاستقبالَ، وكذلك الحالُ، وأصلُه التنوينُ، والنَّصبُ لِما بعده، نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا)، وجائزٌ أن يكون في الحال وأن تُوقِعه فيما يُستقبل، ولك أن تحذِف التنوينَ لضرب من التخفيف وتخفِضَ ما بعده، وأنت تريد

معنى التنوين، كأنك تُشبِّهه بالإضافة المحضةِ بحُكْمِ أنَّه اسمٌ، والنَّصبُ به إنَّما هو عارضٌ لشَبَهِ الفعل، فالاسمُ الأوّلُ نكرةٌ، وإن كان مضافًا إلى معرفةٍ؛ لأنَّ المعنى على الانفصال بإرادة التنوين، ولذلك تقول: (هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا)، كما تقول: (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا)؛ لأنَّ التنوين المقدَّرَ حُكْمًا كالموجود لفظًا, ولولا تقديرُ الانفصال؛ لَمَا جرى وصفًا على النكرة. قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ﴾[١١٧]، والمعنى: ممطرٌ لنا، من قِبَل أنَّه وصف به (عارضًا)، وهو نكرة، والنكرةُ لا تُنْعَت بالمعرفة، ومثلُه قول الشاعر[١١٨]:

سَـــلّ الهُمُـــومَ بكُـــلّ مُعْطِـــي رَأْسِـــه ... نَاجٍ مُخَـــالِطِ صُـــهْبَةٍ مُتَعَـــيَّسِ

والتقدير: مُعْطٍ رأسَه؛ لأنَّ (كُلًّا) لا يقع بعدها الواحد إلَّا نكرة؛ لأنَّها تقع على واحدٍ في معنى الجمع»[١١٩].ومنه قول الشاعر[١٢٠]:

هَـــلْ أنْـــتَ بَاعِـــثُ دِينَـــارٍ لحاجَتِنَـــا ... أَوْ عبـــدَ ربِّ أَخَـــا عَـــوْنٍ بـــنِ مِخْـــراقِ

أَرَادَ باعثٌ دِينَارًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمهُ عَمَّا سيقع، وَنصب الثَّانِي لِأَنَّهُ أعمل فِيهِ الْفِعْل كَأَنَّهُ قَالَ أَو باعثٌ عبدَ ربٍّ، وَلَو جَرّه على مَا قبله كَانَ عَرَبِيًّا جيدًا مثل النصب؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ من شَأْنهمْ أَن يحملوا الْمَعْطُوف على مَا عطف عَلَيْهِ نَحْو (هَذَا ضَارِبُ زيدٍ وَعَمْرو غَدًا) وينصبون (عمرًا) إِلَّا أَنَّ الثَّانِي كلَّما تبَاعد من الأول قويَ النَّصب واختير، نَحْو قَوْلك (هَذَا معطي زيدٍ الدَّرَاهِم وعمرًا الدَّنَانِير)، والجرُّ جيد[١٢١].قال بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) ما مفاده: في قوله: (أو عبدَ ربٍّ) فإنَّه منصوب بفعل مضمر تقديره: (أو تبعث عبد رب)؛ لأنَّك إذا عطفت على مثل هذا، كان لك في المعطوف وجهان: إن شئت أن تخفضه بالحمل على اللفظ، وإن شئت تنصبه بإضمار فعل، تقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو)، فتشرك بين الآخر والأوّل في الجار، وتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)؛ كأنَّك تقول: وتضرب عمرًا أو ضاربٌ عمرًا، وقال الزجاجي(ت٣٤٠هـ)[١٢٢]: (أو عبد رب) منصوب بإضمار فعل، وخطَّأه بعضهم، وقال[١٢٣]: لا يحتاج هنا إلى الإضمار؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الاستقبال، وموضع (دينار) نصب فهو معطوف على الموضع؛ فلا يحتاج إلى تكلف إضمار، وإنَّما يحتاج إلى الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأنَّ إضافته إضافة محضة لا ينوى بها الانفصال، قلت: الَّذي قاله الزجاجي هو الَّذي قاله سيبويه[١٢٤]؛ بل لا يحتاج هاهنا إلى الإضمار[١٢٥]؛ لأنَّ إضافة اسم الفاعل غير محضة؛ لأنَّ النية بها الانفصال؛ لكونه بمعنى الاستقبال[١٢٦].فقد جاء عن سيبويه قوله: «وتقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو) إذا أَشركتَ بين الآخِر والأوّل في الجارّ؛ لأنَّه ليس في العربية شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه، وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمِرُ له ناصِبًا، فتقولُ: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)، كأنَّه قال: (ويَضرِبُ عمرًا)، أو (وضارِبٌ عمرًا)»[١٢٧].قال البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ما مفاده: وَلم يصب الأعلم(ت٤٧٦هـ)[١٢٨] فِي قَوْله: الشَّاهِد فِيهِ نصب (عبدَ

ربٍّ) حملًا على مَوضِع دِينَار؛ لِأَنَّ الْمَعْنى هَل أَنْت باعثٌ دِينَارًا أَو عبدَ ربٍّ، وَإِلَى تَقْدِير الْوَصْف ذهب ابْن السراج[١٢٩] فِي الْأُصُول قَالَ: أَرَادَ بباعث التَّنْوِين وَنصب الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أعمل فِيهِ الأول كَأَنَّهُ قَالَ: أَو باعث عبد رب، وَلَو جَرَّه على مَا قبله كَانَ عَرَبِيًا إِلَّا أَنَّ الثَّانِي كلَّما تبَاعد من الأول قوي النَّصب[١٣٠].يقول المبرّد: «وكذلك لو قلت: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا) لجاز، والوجه الجرُّ؛ لأنَّهما شريكان في الإضافة، ولكنَّ الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور، ومن ذلك حمل على جعل الليل سكنًا قول الله عز وجل: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾[١٣١]؛ لأنَّ الاسم دلَّ على ذلك، ولو قال قائل: (مررت بزيدٍ وعمرو) لجاز؛ لأنَّ (بزيدٍ) مفعول والواصل إليه الفعل بحرف في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته؛ لأنَّ قولكَ: (مررت بزيدٍ) معناه (أتيت زيدًا)، إلَّا أنَّ الجرَّ الوجه للشركة»[١٣٢].ممَّا سبق يمكن القول:

١. الحمل على المعنى باب في اللغة العربية واسعٌ ودقيق وطريف.

٢. يقول النحويون: عدم الإضمار أولى من الإضمار[١٣٣]، إلَّا أنَّ هناك أمورًا تجعل من الثاني أولى، ومنها إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي فيحتاج حينئذٍ إلى الإضمار؛ لأنَّ إضافته إضافة محضة لا ينوى بها الانفصال.

٣. على أَنَّ سِيبَوَيْهِ[١٣٤] أنْشد البيت الشعري بِنصب (عبدَ ربٍّ)، ونصبه بِتَقْدِير اسْم الْفَاعِل أولى من تَقْدِير الْفِعْل؛ ليُوَافق الْمُقدر الظَّاهِر، وَفِيه أَنَّ الأولى عِنْد سِيبَوَيْهِ تَقْدِير الْفِعْل فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ قَالَ: وَزعم عِيسَى أَنهم ينشدون هَذَا وَتقول فِي هَذَا الْبَاب: (هَذَا ضَارِبُ زيدٍ وعمروٍ) إِذا أشركت بَين الآخر وَالْأول فِي الْجَار؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّة شيءٌ يعْمل فِي حرف فَيمْتَنع أَن يُشْرك بَينه وَبَين مثله[١٣٥]، قال الرَّضي «فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو)، فالمختار جرُّ المعطوف حملًا على اللفظ، والنصب جائز، لكن بإضمار فعل يفسِّره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل؛ ولذلك ضعف، ولا يكون ذلك المقدَّر إلَّا ماضيًا؛ ليوافق المفسّر، إلَّا أنَّ يكون هناك ما يدلُّ على خلافه، نحو (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرًا غدًا)، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف في أنَّ النَّصب حملًا على المحل أو بعامل مقدَّر»[١٣٦]؛ لذلك يقول النحاة: «اسم الفاعل يدلُّ على الحدث والحدوث وفاعله»[١٣٧].

٤. حَذْفُ التَّنْوِينِ مِن اسمِ الفَاعِلِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَوْجُودٌ حَسَنٌ[١٣٨]، والعربُ قد تستثقلُ النونَ فتحذفها في معنى اثباتها[١٣٩]، طلبًا للخفة[١٤٠].

٥. يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[١٤١]ما نصُّه: «انتصب[١٤٢] على الحال﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾من صفته وليس قولك﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ بمعرفة؛ لأنَّ فيه معنى التنوين؛ لأنَّه اذا قال (هذا

ضاربُ زَيْدٍ) في لغة من حذف النون ولم يفعل بعد فهو نكرة، ومثل ذلك ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[١٤٣] ففيه بعض التنوين غير أنَّه لا يوصل اليه من أجل الاسم المضمر»[١٤٤]، فهناك فوارق نحوية وأخرى سياقية بين حالتي النَّصب والخفض، أمَّا النحوية فـ «قَوْلهم (هَذَا ضَارِبُ زيدٍ) تخْفض (زيدًا) بِإِضَافَة (ضَارب) (زيد) إِلَيْهِ، فَإِذا أدخلت التَّنْوِين على (ضَارب) خَالَفت الْإِضَافَة وَصَارَ كالمفعول بِهِ فَنصبت (زيدًا) بِخِلَاف الْمُضَاف وعَلى أَنَّه كَانَ مَفْعُولا تَقول من ذَلِك (هَذَا ضَارِبٌ زيدًا) و(مكلِّمٌ مُحَمَّدًا)، فَلَمَّا أدخلت التَّنْوِين نصبت»[١٤٥]، وأمَّا السياقية فيرى الدكتور فاضل صالح السامرائي أنَّه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أنَّ المقصود به الماضي كان المضاف تعبيراً احتمالياً والمنصوب تعبيراً قطعياً، فقولك (هو ضاربُ محمدٍ وخالدًا) يدلُّ على أنَّ (ضرب محمد) يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار و(ضرب خالد) يدلُّ على الحال أو الاستقبال قطعًا ولا يحتمل غيرهما كما مرَّ في تفسير المضاف والمنصوب، أمَّا اذا كانت هناك دلالة تدلُّ على أنَّ ضربهما جميعاً حصل في الماضي كقولك (هو ضارب محمدٍ و خالداً أمس)، فهي على تقدير فعل ماضٍ كما قدّر سيبويه، واقتضى هذا التقدير أنَّ (ضرْب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت و(ضرب خالد) يفيد الانقطاع؛ ذلك لأنَّ دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل، فقولك (هو ضارب محمدٍ) يحتمل ثبوت الضرب وتكرر حصوله في الماضي بخلاف الفعل الماضي فإنَّه يدلُّ على أنَّه حصل وانقطع، تقول (كان سعيد كذب) و (كان سعيد كاذباً)، فالفعل الماضي (كذب) يدلُّ على أنَّ (سعيدًا) وقع منه كذب، وأمَّا اسم الفاعل (كاذب) فهو يدلُّ على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي، ونحوه قولك (هو مجتهد وهو اجتهد) و(هو قائم بالأمر، وقام بالأمر) و(هو شارب الخمر وهو شرب الخمر)[١٤٦].

المسألة الخامسة:(وجه الكلام في النَّصب على الحال في «سير عليه شديدًا»، و«سير عليه حسنًا»).يقول سيبويه: «وربَّما جرت الصفةُ في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حَسُنَ، فمن ذلك: الأبرقُ والأبطحُ وأشباهُهما، ومن ذلك (مليٌّ من النهار واللَّيل)، تقول: (سِيرَ عليه مليٌّ)، والنَّصبُ فيه كالنصب في (قريب)، وممَّا يبيَّن لك أنَّ الصفة لا يُقْوَى فيها إلَّا هذا، أنَّ سائلًا لو سألَك فقال: هل سير عليه؟ لقلت: نَعَمْ سير عليه شديدًا، وسِيرَ عليه حسناً، فالنَّصبُ في هذا على أنَّه حال، وهو **وجهُ الكلام**؛ لأنَّه وصفُ السَّيْرِ، ولا يكون فيه الرفعُ؛ لأنَّه لا يقع موقعَ ما كان اسماً، ولم يكن ظرفاً؛ لأنَّه ليس بحينٍ يقع فيه الأمرُ، إلَّا أن تقول: سِيرَ عليه سَيْرٌ حسنٌ، أو سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، فإن قلت: سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر وشديدٌ من السَّير، فأطلت الكلام ووصفتَ، كان أَحسنَ وأَقوى وجاز، ولا يَبلغ في الحُسْن الأسماءَ، وإنَّما جاز حين وصفتَ وأَطلتَ، لأنَّه ضارَعَ الأسماءَ، لأنَّ الموصوفةَ في الأصل هي الأسماءُ»[١٤٧]. يعني أنَّك إذا قلت: (سِيرَ عليه شديدًا)، فالوجه أن تنصب (شديدًا) على الحال، ولا يحسن أن تقول: (شديد) على معنى شدَّ شديد؛ لأنَّك لم تأتِ بالموصوف فضعف، و(شديدًا) و(حسنًا) حال من السير، وهو مضمر، قد أقيم مقام الفاعل فكأنَّك قلت: (سِيرَ عليه السَّير

شديدًا)[١٤٨].قال أبو حيان: «وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة الوصف فتقول: (سِيرَ عليه حسن)، أي سير حسن، و(سِيرَ به سريعٌ)، أي سير سريع، إلَّا في (شديد) و(بين)، فإنَّهم لا يجيزون فيها إلَّا النَّصب يقولون: (سِيرَ عليه شديدًا وبينًا)، وكذلك يقولون في (أفعل) منهما مضافًا إلى المصدر ينصبونهما فقط يقولون: (ضرب أبين الضرب)، و(أشدّ الضرب)، و(أولع أشد الإيلاع)، ولا يجيزون الرَّفع، وأجاز البصريون الرَّفع في مثل هذا الوصف المضاف إذا لم يضمر في الفعل ما يقوم مقام الفاعل فتقول: (ضرب أبين الضرب)، و(أشدّ الضرب)، فإن كان المصدر قد اتسع فيه، وناب عن الظرف نحو: (مقدم الحاج)، و(خلافة فلان)، و(خفوق النجم)، جاز أن يقام نحو: (سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة عمر)»[١٤٩]. وهذا يعني أنَّ وجه الكلام عند سيبويه بدءًا يقوم على الآتي:

١. العرب في سليقتها لاحظت وجود الاستعمال اللفظي مع فساد المعنى، فمن الأحرى أن يلحظوا الاستعمال الجاري مع صلاح المعنى، وهذا ما عناه النحويون وعلى رأسهم سيبويه بقولهم (وجه الكلام).

٢. السليقة اللغوية الخفية في نفوس المتكلمين هي التي احتفظت بما كان أقرب لروح العربية الأولى[١٥٠]، فقد أتى النحاة فاطَّلعوا على ما انتهى إليهم من كلام العرب، وقد كان عليهم أن يأخذوا بتأمله وتدبُّره، ويعمدوا إلى تقسيمه وتصنيفه، ويمضوا في تتبعه واستقرائه ذلك ليستشفوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكية ويكشفوا عن سنن ما جرت به ألسنة العرب على السليقة وطاعت به قرائحهم على السجية[١٥١].

٣. النحو كما نعرفه ينمو مع لغة الإنسان، يتعلمه من محيطه الذي يعيش بين أفراده بسليقة صافية، قبل أن يتعلم قواعده المدونة؛ ولهذا نذهب إلى أنَّ هذا العلم لم يبدأ التفكير به إلَّا بعد تَصدُّع السليقة وتسرب اللحن، وليس مستبعدًا أن يتواءم الاهتمام بتدوين قواعده والدين الإسلامي الحنيف[١٥٢].

٤. تقارب الحال من الصفة في أمور جمَّة، والفيصل بينهما التقعيد والتنظير والدلالة.

٥. قد يكون الاسم حالًا ما لا يكون صفةً؛ لأنَّ الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوزُ أن يكون صفةً ويجوز أن يكون اسمًا, والصفة ما كانت تفرق بين اسمين، والحال ليست تفرق بين اسمين, وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريكَ له في لفظه ولكنها تفرق بين صاحبِ الفعل فاعلًا كان أو مفعولًا وبين نفسه في وقتهن فمما استعملوه حالًا ولم يجز أن يكون صفةً[١٥٣].

٦. حذف الصفة التي تقرب من الحال دلالةً في مواضع، نحو (سير عليه ليلٌ)؛ لِمَا دلَّ من الحال عليه، وذاك أنَّه يحسن في كلام القائل لذلك من التطريح والتطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله (طويل)، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وهو أن يكون في مدح إنسان والثناء عليه[١٥٤].

الثاني: مصطلح وجه الكلام عند الفرَّاء.

مدخل:انفرد الفرَّاء في كتابه (معاني القرآن) من بين كتب معاني القرآن الأخرى بأنَّ صاحبه أثبت علوَّ

كعبه في اللغة، ورسوخ صاحبه في القراءة، ونبوغ فكره في تأصيل النحو الكوفي، وشرح نظرياته[١٥٥]، وكتاب(معاني القرآن) ليس كتابًا تفسيريًا بالمعنى المفهوم، ولا ينتمي إلى التفسير المأثور أو التفسير بالرأي، ولكنَّه دراسة يغلب عليها الطابع النحوي، غير أنَّه لم يقف في تحليله اللغوي عند كلِّ آية بل عند كل مشكل يحتاج إلى ايضاح ذاكرًا وجوه الاعراب[١٥٦].ومن ذلك ما تكلَّم به الفرَّاء بخصوص مصطلح وجه الكلام في عدَّة مواضع من كتابه، بيَّن من خلالها الوجه الأمثل والأرجح في المسألة التي يذكرها، متعرِّضًا للشواهد السماعية المعتمدة في الدراسات اللغوية على وفق ما تقتضيه طبيعة تحليله للنَّص المختار، والملاحظ أنَّ «المصطلح على الرغم من كونه في معظم الأحيان، يأتي مفردًا، ولفظًا واحدًا من غير سياق في الجملة؛ إلا أنَّه كاسم، اتفق على أنَّ له دلالاتٍ متعدّدةً ومعانيَ منتشرةً يضع أسبقية اللفظ على المعنى من وجهة نظر المنتصرين لفعل اللغة؛ ويحرك في الذهن المعاني الوافدة والمحصّلة بالابداع في اطار بنية وسلطة اللغة»[١٥٧]، ومن أمثلة مصطلح وجه الكلام عند الفرَّاء ما يأتي:

المسألة الأولى(وجه الكلام في المعطوف في الجزاء مع وجود الفاء):

قال الفرَّاء: «فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك فِي العطف ثلاثة أوجه إن شئت رفعت العطف مثل قولك: إن تأتني فإنّي أهل ذاك، وتُؤْجَرُ وتحمد، وهو **وجه الكلام**، وإن شئت جزمت، وتجعله كالمردود على موضع الفاء، والرَّفعُ على ما بعد الفاء»[١٥٨]، ثمَّ مثَّل الفرَّاء بشواهد كثير، قال بعدها: «وهو كثير فِي الشعر والكلام، وأكثر ما يكون النصب فِي العطوف إذا لم تكن فِي جواب الجزاء الفاءُ، فإذا كانت الفاءُ فهو الرفع والجزم»[١٥٩].ومن ذلك قوله تعالى﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[١٦٠].وسأل سيبويه[١٦١] الخليل[١٦٢] عن قوله تعالى﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال: هذا كقول عمرو بن معد يكرب[١٦٣]:

دعني فأذهب جانبًا ... يومًا وأكفك جانبًا

وهذا الذي يقال: إنَّه عطفٌ على التوهم[١٦٤]، كقوله[١٦٥]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيئاً إذا كان جَائِيَا

أي كما جروا الثاني؛ لأنَّ الأول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جزموا، الثاني لأن الأول يكون مجزوماً ولا فاء فيه فكأنه مجزوم، وتقول والله إن أتيتني لا أفعل كذا بالرفع، وأنا والله إن تأتيني لا آتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط[١٦٦].

وقد ألحق الفرَّاء[١٦٧] الترجّي بالتمني، فأجاز نصب الفعل في جوابه، ووافقه ابن مالك[١٦٨] استدلالًا بقوله تعالى﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾[١٦٩]، ومنه قول الشاعر[١٧٠]:

مَشَـــائِيمُ لَيسُـــوا مُصْـــلِحِينَ عَشِـــيرَةً ولا نَاعِـــــبٍ إلا بِبَـــــينٍ غُرَابُهَـــــا

قال أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ): «فقال: (ناعب) بالجر، بالعطف على (مصلحين)؛ لأنَّه توهم أنَّ الباء في (مصلحين) موجودة، ثمَّ عطف عليه مجرورًا وإن كان منصوبًا، ولا خلاف أنَّ هذا نادر، ولا يقاس عليه»[١٧١].وقال أبو علي الفارسي: «يقول: إنَّك إذا قلت: (ما تأتينا)، فكأنَّك قلت: لم يكن إتيانٌ، كما أنَّ الشاعر لَمَّا قال: (لَيْسُوا مُصْلِحِينَ)، فكأنَّه قد قال: (ليسوا بمصلحين)، ومعنى (ليسوا مصلحين) كمعنى (ليسوا بمصلحين)، كما أنَّ معنى (ما تأتيني) معنى (لم يكن منك إتيانٌ)، ولو قال قائل: إنَّ دلالة الفعل على مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثَّله به، لكان عندي هو القول»[١٧٢].وذكر أبو حيان أنَّ عامة النحويين ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز ذلك، وما ورد منه فهو محمول على التوهم، والعطف على التوهم عندهم لا يقاس، وحكي أبو جعفر النحاس[١٧٣] عن سيبويه[١٧٤] إجازته، قال أبو جعفر: أجاز سيبويه خفض المعطوف على خبر (ما) نحو: (ما زيدٌ منطلقاً ولا خارج)، قال: لأنَّه يجوز أن تقع في الأول الباء، وهذا عند أصحابه خطأ؛ لأنَّ حروف الخفض لا يستعمل فيها هذا، وقد حكي عن الكسائي[١٧٥] أنَّه أجاز ذلك[١٧٦].ومن هنا يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي: «فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنَّه على تقدير الباء، فقولك (ما زيدٌ مسافرًا ولا مسافرٍ) يفيد أنَّ نفيَ السَّفر آكد؛ ولذلك جئت به مجرورًا، وهو مقابلٌ لقولنا (ما زيدٌ بقائمٍ ولا مسافرًا)»[١٧٧].ويبدو للباحث الآتي:

١. المعطوف مغايرًا المعطوف عليه في لفظه وفي معناه معًا فلا يعطف الشيء على نفسه، هذا هو الأصل الغالب، لكنَّ العرب قد تعطف لغرض بلاغي الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان بغية تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده[١٧٨].

٢. معظم علماء اللغة والنحو يقولون في الشاهد الشعري المذكور آنفًا: موضعُهُ خفضٌ بالباء، أي ليسوا بمصلحين؛ لأنَّ قولك (ليسوا مصلحين) و(ليسوا بمصلحين) معناهما واحد[١٧٩]، وهذا مقبول لغةً، لكنَّ للسياق أثرًا واضحًا بين الاستعمالين، ففي دخول الباء قوة ما ليس في حذفها إذا ما نظرنا إلى قول علماء اللغة والبلاغة «ومعنى ليسوا مصلحين كمعنى ليسوا بمصلحين، كما أنَّ معنى (ما تأتيني) معنى لم يكن منك إتيانٌ»[١٨٠]، فالكلام على الآية الكريمة في معنى الشرط، فكأنَّه سبحانه قال: (إنْ

أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ أصدَّق وأكن)، ولمَّا كانَ الفِعلُ الذي قَبْلَه قد يكونُ جَزْمًا ولا فاءَ فيه تَكلَّموا بالثاني، وكأنَّهم جَزَمُوا ما قَبْلَه، فَعَلى هذا تَوَهَّموا هذا.

٣. إِذَا قَدْ كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْفِعْلَيْنِ الْوَاقِعِ أَحَدُهُمَا بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَالْآخَرُ بَعْدَ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَفَادَ الْكَلَامُ التَّسَبُّبَ وَالتَّعْلِيقَ فِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مُحَسِّنِ الِاحْتِبَاكِ[١٨١]، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ، إِنْ تُؤَخِّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَّدَّقْ وَأُكِنْ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ أَنَّ هَذَا السَّائِلَ بَعْدَ أَنْ حَثَّ سُؤَالَهُ أَعْقَبَهُ بِأَنَّ الْأَمْرَ مُمْكِنٌ فَقَالَ: إِنْ تُؤَخِّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَهُوَ مِنْ بَدَائِعِ الِاسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِيِّ لِقَصْدِ الْإِيجَازِ وَتَوْفِيرِ الْمَعَانِي[١٨٢].

٤. ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي المنحى السياقي لهذا الأسلوب بقوله: عطف (أكن) المجزوم على (أصدَّق) المنصوب، وهو عطف على المعنى وذلك أن المعطوف عليه يراد به السبب والمعطوف لا يراد به السبب، فإنَّ (أصدَّق) منصوب بعد فاء السبب، وأمَّا المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم؛ لأنَّه جواب الطلب نظير قولنا: (هل تدلّني على بيتك أزرك؟) كأنَّه قال: (إن تدلّني على بيتك أزرك)، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك: (احترم أخاك يحترمْك) و (احترم أخاك فيحترمَك)، فالأول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، وتقول في الجمع بين معنيين (أكرمْ صاحبك فيكرمَك ويعرفْ لك فضلك) وهو عطف على المعنى، وقد تقول: ولماذا لم يُسَوِّ بينهما، فيجعلهما نسقاً واحداً؟ والجواب أنهما ليسا بمرتبة واحدة في الأهمية، فالصلاح أهم من الصدقة ذلك أنَّ الذي ينجي من العذاب، هو كونه من الصالحين لا كونه متصدقًا فإنَّ المؤمن قد لا يتصدَّق بصدقة أصلًا ومع ذلك يدخل الجنة بصلاحه فقد يكون ليس معه ما يتصدق به، فالذي ينجيه من العذاب ويدخله الجنة، هو أن يكون من الصالحين، والتصدق إنَّما يكون من الصلاح[١٨٣].

المسألة الثانية(الرَّفع وجه الكلام، والنَّصب جائز في قوله تعالى﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾): يقول الفرَّاء: «وقوله ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١﴾[١٨٤]، رفع، وهو **وجه الكلام**؛ لأنَّه مستأنف خبرٍ، يدلُّ عليه قوله﴿فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾، كما تقول فِي الكلام: هُوَ أصمُّ فلا يسمع، وهو أخرسُ فلا يتكلم، ولو نصب على الشتم مثل الحروف[١٨٥] في أوَّل سورة البقرة فِي قراءة عَبْد اللَّه[١٨٦](وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ صُمًّا بُكْمًا عُمْيًا) لجاز»[١٨٧].وتعرَّض الفرَّاء لآية كريمة في السورة نفسها شبيهتها، وهي قوله تعالى﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨﴾[١٨٨]، فنجده يقول: «وقوله﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ رفعن وأسماؤهن[١٨٩] في أول الكلام منصوبة؛ لأنَّ الكلام تمَّ وانقضت به آية، ثم استؤنفت﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ في آية أخرى، فكان

أقوى للاستئناف، ولو تمَّ الكلام ولم تكن آية لجاز أيضًا الاستئناف، قال الله تبارك وتعالى﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[١٩٠]، (الرَّحْمنِ) يرفع ويخفض في الإعراب، وليس الذي قبله بآخر آية»[١٩١]. قال الطبري: وإذْ كان ذلك معنى الكلام: فمعلومٌ أنَّ قوله:﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ ، يأتيه الرَّفع من وجهين، والنَّصب من وجهين:فأمَّا أحدُ وجهي الرَّفع فعلى الاستئناف، لما فيه من الذم، وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم، فتنصِب وترفع، وإن كان خبرًا عن معرفة، كما قال الشاعر[١٩٢]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

فيروي:(النازلون) و(النازلين)، وكذلك(الطيّبون) و(الطيّبين)، على ما وصفتُ من المدح.والوجهُ الآخر: على نية التكرير من (أولئك)، فيكون المعني حينئذ: (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، أولئك صُمٌّ بكم عمي فهم لا يرجعون).وأمَّا أحد وَجهي النصب: فأن يكون قَطعًا ممَّا في (مهتدين) من ذكر(أولئك)؛ لأنَّ الذي فيه من ذكرهم معرفة، والصمّ نكرة.

والآخر: أن يكون قطعًا من (الذين)؛ لأنَّ (الذين) معرفة و(الصُّم) نكرة.وقد يجوز النَّصبُ فيه أيضًا على وجه الذم، فيكون ذلك وجهًا من النصب ثالثًا.فأمَّا على تأويل ما روينا عن ابن عباس(رضي الله عنهما) من غير وَجه رواية علي بن أبي طلحة عنه، فإنَّه لا يجوز فيه الرَّفع إلَّا من وجه واحد وهو الاستئناف.وأمَّا النَّصب فقد يجوز فيه من وجهين، أحدهما: الذم، والآخرُ: القطع من (الهاء والميم) اللتين في (تركهم)، أو من ذكرهم في (لا يبصرون)، والقراءةُ التي هي القراءةُ، الرفعُ دُون النصب ؛ لأنَّه ليس لأحد خلافُ رسومِ مَصاحف المسلمين، وإذا قُرئ نصبًا كانتْ قراءةً مخالفة رسم مصاحفهم[١٩٣]؛ لذلك قال الزجاج(٣١١هـ): «والرَّفع أيضًا أقوى في المعنى وأجزل في اللفظ»[١٩٤].ويمكن للباحث أن يقف على الآتي:

١. لَمَّا تَقَرَّرَ فَقْدُهُمْ لِمَعَانِي هَذِهِ الْحَوَاسِّ، قَضَى بِأَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ[١٩٥]، فالصُّمُّ وَالْبُكْمُ وَالْعُمْيُ جَمْعُ أَصَمَّ وَأَعْمَى وَأَبْكَمَ وَهُمْ مَنِ اتَّصَفَ بِالصَّمَمِ وَالْبَكَمِ وَالْعَمَى، فَالصَّمَمُ انْعِدَامُ إِحْسَاسِ السَّمْعِ عَمَّنْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا، وَالْبَكَمُ انْعِدَامُ النُّطْقِ عَمَّنْ مِنْ شَأْنِهِ النُّطْقُ، وَالْعَمَى انْعِدَامُ الْبَصَرِ عَمَّنْ مِنْ شَأْنِهِ الْإِبْصَارُ[١٩٦].

٢. ثمَّة مسألة مفادها: إنَّ من أهم اختلاف الجموع في العربية اختلاف لغات العرب[١٩٧]، والجموع من جهة العموم لها دلالاتها وخصائصها في القرآن الكريم، والسياق والمقام هما الحكم في دقة الاستعمال

القرآني لها، فمثلًا: العمي ليس بمعنى العميان تمامًا، ولولا اختلاف المعنى ما كان اختلاف الأوزان(١٩٨).

٣. المبالغة في الذَّم سائر في لغة العرب(١٩٩)، إذ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِذَلِكَ الْمُبَالَغَةُ فِي ذَمِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ مِنَ الْجَهْلِ وَالْبَلَادَةِ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْبَهَائِمِ وَأَشْبَهُ حَالًا مِنَ الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَسْمَعُ وَلَا تَتَكَلَّمُ وَلَا تُبْصِرُ، فَمَنْ عُدِمَ هَذِهِ الْمَدَارِكَ الثَّلَاثَةَ كَانَ مِنَ الذَّمِّ فِي الرُّتْبَةِ الْقُصْوَى(٢٠٠).

٤. كان عباس بن الفضل(٢٠١) يقف على (صُمٌّ) ثمَّ على (بُكْمٌ) ثمَّ على (عُمْيٌ) فيصير لكلّ اسمٍ مبتدأ(٢٠٢).

٥. الْجُمْهُورُ عَلَى الرَّفْعِ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ هُمْ صُمٌّ، وَقُرِئَ شَاذًّا بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يُبْصِرُونَ(٢٠٣)، وَهِيَ أَخْبَارٌ مُتَبَايِنَةٌ فِي اللَّفْظِ وَالدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ، لَكِنَّهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ واحد، إذ يؤول مَعْنَاهَا كُلُّهَا إِلَى عَدَمِ قَبُولِهِمُ الْحَقَّ وَهُمْ سُمَعَاءُ الْآذَانِ، فُصَّحُ الْأَلْسُنِ، بُصَرَاءُ الْأَعْيُنِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَصِيخُوا إِلَى الْحَقِّ وَلَا نَطَقَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ، وَلَا تَلَمَّحُوا أَنْوَارَ الْهِدَايَةِ، وُصِفُوا بِمَا وُصِفُوا مِنَ الصَّمَمِ وَالْبَكَمِ وَالْعَمَى، وَقَدْ سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ لِهَذَا نَظَائِرُ(٢٠٤).

٦. قَوْلُهُ: صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ أَخْبَارٌ لِمَحْذُوفٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْحَذْفِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي بِمُتَابَعَةِ الِاسْتِعْمَالِ بَعْدَ أَنْ أَجْرَى عَلَيْهِمُ التَّمْثِيلَ، وَالْأَوْصَافُ إِنْ رَجَعَتْ لِلْمُشْرِكِينَ فَهِيَ تَشْبِيهٌ بَلِيغٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ رَجَعَتْ إِلَى الْأَصْنَامِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ يَنْعِقُ عَلَى أَحَدِ الِاحْتِمَالَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فَهِيَ حَقِيقَةٌ وَتَكُونُ شَاهِدًا عَلَى صِحَّةِ الْوَصْفِ بِالْعَدَمِ لِمَنْ لَا يَصِحُّ اتِّصَافُهُ بِالْمَلَكَةِ كَقَوْلِكَ لِلْحَائِطِ: هُوَ أَعْمَى، إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَصْنَامَ لَمَّا فَرَضَهَا الْمُشْرِكُونَ عُقَلَاءَ آلِهَةً وَأُرِيدَ إِثْبَاتُ انْعِدَامِ الْإِحْسَاسِ مِنْهُمْ عُبِّرَ عَنْهَا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ تَهَكُّمًا بِالْمُشْرِكِينَ فَقِيلَ: صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ(٢٠٥).

٧. الْإِخْبَارُ عَنْهُمْ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ شُبِّهُوا فِي انْعِدَامِ آثَارِ الْإِحْسَاسِ مِنْهُمْ بِالصُّمِّ الْبُكْمِ الْعُمْيِ أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ اجْتَمَعَتْ لَهُ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ وَذَلِكَ شَأْنُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ هُوَ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعٍ، فَالْمَعْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَالْأَصَمِّ الْأَبْكَمِ الْأَعْمَى وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى التَّوْزِيعِ فَلَا يُفْهَمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَالْأَصَمِّ وَبَعْضَهُمْ كَالْأَبْكَمِ وَبَعْضَهُمْ كَالْأَعْمَى، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ عِنْدَ مُحَقِّقِي أَهْلِ الْبَيَانِ(٢٠٦)، على حدّ قول الزمخشري(٢٠٧).

٨. الصفات التي جاءت في القرآن الكريم﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ مجموعة على هذا النحو؛ لقربها من الاسمية لا لإرادة الاسمية(٢٠٨).

المسألة الثالثة: (الرَّفع وجه الكلام والخفض جائز في قوله تعالى﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾):

قال تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٩٢﴾(٢٠٩)، يقول الفرَّاء «وقوله: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ **وجه الكلام** الرَّفع عَلَى الاستئناف، الدليل عَلَى ذَلِكَ دخول الفاء فِي قوله﴿ فَتَعَٰلَىٰ﴾ ولو

خفضت لكان **وجه الكلام** أن يكون﴿فَتَعَـٰلَىٰ﴾ بالواو؛ لأنَّه إذَا خفض فإنَّما أراد: سُبْحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى، فدلَّ دخول الفاء أَنَّهُ أراد: (هُوَ عالم الغيب والشهادة فتعالى)، ألا ترى أنَّك تَقُولُ: (مررتُ بعبدِ الله المحسنِ وأحسنت إِلَيْهِ)، ولو رفعت (المحسن) لَمْ يكن بالواو؛ لأنَّك تريد: (هُوَ المحسن فأحسنت إِلَيْهِ)، وقد يكون الخفض فِي (عالم) تُتبعه ما قبله، وإن كَانَ بالفاء؛ لأنَّ العرب قد تستأنف بالفاء كما يستأنفونَ بالواو»[٢١٠].قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَحَفْص عَن عَاصِم وَابْن عَامر (عالِمِ الْغَيْبِ) خفضًا، وَقَرَأَ نَافِع وَعَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر وَحَمْزَة والكسائي (عالمُ الْغَيْبِ) رفعًا[٢١١]، فالرَّفع على إضمار مبتدأ، وقراءة الخفض على النعت[٢١٢] لله جلَّ وعزَّ وأكثر النحويين الكوفيين والبصريين[٢١٣] يذهبون إلى أنَّ الرَّفع أولى، فحجة البصريين أنَّ قبله رأس آية وقد تمَّ الكلام، فالابتداء أحسن، وحجة الكوفيين منهم الفرَّاء أنَّ الرفع أولى، قال[٢١٤]: لأنَّه لو كان مخفوضًا لكان بالواو فكان يكون عالم الغيب وتعالى فلمَّا كان﴿فَتَعَـٰلَىٰ﴾ كان الرَّفع أولى[٢١٥].قال أبو علي الفارسي: «قال أبو الحسن[٢١٦]: الجرُّ أجود؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وأمَّا الرَّفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف، قال: ويقوّي ذلك أنَّ الكلام الأول قد انقطع»[٢١٧] قال ابن عطية(ت٥٤٢هـ): «وَالرَّفْعُ عِنْدِي أَبْرَعُ، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ﴿ فَتَعَـٰلَىٰ﴾ عَاطِفَةٌ، فَالْمَعْنَى كَأَنَّهُ قَالَ عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَتَعالى كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ شُجَاعٌ فَعَظُمَتْ مَنْزِلَتُهُ أَيْ شَجُعَ فَعَظُمَتْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فَأَقُولُ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ على إخبار مؤتنف، والْغَيْبِ مَا غَابَ عَنِ النَّاسِ والشَّهادَةِ مَا شَاهَدُوهُ»[٢١٨]، ولا سيَّما أَنَّ الِانْتِقَالَ لِلْأَمْدَحِ تَرَقٍّ، فَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ الْغَيْبَ وَالشَّهَادَةَ فِي عِلْمِهِ سَوَاءٌ، فَنَزَلَ التَّرَقِّي فِي اللَّفْظِ مَنْزِلَةَ تَرَقٍّ فِي الْمَعْنَى لِإِفَادَةِ اسْتِوَائِهِمَا[٢١٩].فقوله تعالى:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾[٢٢٠]، ثم تلاه قوله تعالى:﴿ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ بالجرِّ على أنَّه صفة لاسم الجلالة، فجاء هذا دليلاً آخر على نفي التشريك، بناءً على توافقهم في أنَّه المتفرّد بذلك، كما قال الإمام البيضاوي(٦٨٥هـ) في تفسيره[٢٢١]؛ ولهذا رتَّب عليه قوله:﴿فَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفاء، فما دام قد ترتب (فتعالى) على ما قبله، فالفاء فيه للسبب لا للاستئناف، خلافًا لجماعة منهم الفراء[٢٢٢] إلى أنَّها للاستئناف[٢٢٣].قال الطبري: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا الرَّفع لمعنيين: أحدهما: إجماع الحجة من القرَّاء عليه، والثاني: صحته في العربية»[٢٢٤].والباحث يصل إلى الآتي:

١. وجهُ الكلامِ عندَ الفرَّاء مبنيٌّ على التأصيل اللغوي وسلامة اللغة وصحة المعنى واستقامته.

٢. (عَالِمِ الْغَيْبِ) رفع على الابتداء، بمعنى (هو عالمُ الغيبِ)؛ ولذلك دخلت الفاء في قوله: (فَتَعَالَى) كما يقال: (مررت بأخيك المحسنُ فأحسنت إليه)، فترفع المحسن إذا جعلت فأحسنت إليه بالفاء؛ لأنَّ

معنى الكلام إذا كان كذلك: (مررت بأخيك هو المحسنُ، فأحسنت إليه)، ولو جعل الكلام بالواو فقيل: وأحسنت إليه، لم يكن وجه الكلام في المحسن إلَّا الخفض على النعت للأخ؛ ولذلك لو جاء﴿فَتَعَٰلَىٰ﴾ بالواو كان وجه الكلام في (عَالِمِ الْغَيْبِ) الخفض على الاتباع لإعراب اسم الله، وكان يكون معنى الكلام: سبحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى! فيكون قوله﴿فَتَعَٰلَىٰ﴾ حينئذ معطوفًا على (سبحان الله)، وقد يجوز الخفض مع الفاء؛ لأنَّ العرب قد تبدأ الكلام بالفاء كابتدائها بالواو[٢٢٥].

٣. قال مكي القيسي(ت٤٣٧هـ): «وقد خالف الفرَّاء نفسه هذا الأصل في المزمل، فاختار:﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا ٩﴾[٢٢٦]بالخفض، وبعده﴿فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾، ومن أصله أنَّ الفاء تدلُّ على الاستئناف»[٢٢٧].

٤. وجهُ الكلامِ في التوجيه النحوي يعطي ملمحًا ذوقيًّا للوجه التفسيري الآتي: «أنَّه سبحانه هو المختص بعلم الغيب والشهادة، فغيره وإن علم الشهادة، فلن يعلم معها الغيب، والشهادة التي يعلمها لا يتكامل بها النفع إلَّا مع العلم بالغيب وذلك كالوعيد لهم»[٢٢٨].

٥. قراءة الرَّفع على أَنَّ (عالم) خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ مِنَ الْحَذْفِ الشَّائِعِ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِذَا أُرِيدَ الْإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ أَخْبَارٌ أَوْ صِفَاتٌ[٢٢٩].

المسألة الرابعة: (وجه الكلام في توجيه «غير»).

قال تعالى﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٣﴾[٢٣٠].يقول الفرَّاء: «وقوله:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ تقرأ (غيرُ) و(غَيرِ)، قرأها[٢٣١] شقيق بن سَلَمة (غَيْرِ) وهو **وجه الكلام**، وقرأها عَاصِم[٢٣٢] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)، فمن خفض فِي الإعراب جعل (غير) من نعت الخالق، ومن رفع قَالَ: أردت بغير (إلَّا)، فلمَّا كانت ترتفع ما بعد (إلَّا) جعلت رفع ما بعد (إلَّا) فِي (غير) كما تَقُولُ: (ما قام من أحدٍ إلَّا أبوك)، وكلٌّ حَسنٌ، ولو نصبت (غَير) إِذَا أريد بِهَا (إلَّا) كَانَ صوابًا، العرب تقول: (ما أتاني أحد غَيْرَك)، والرَّفع أكثر؛ لأنَّ (إلَّا) تصلح فِي موضعها»[٢٣٣].فـ(خالق) مبتدأ، و(غير الله) نعته على المحل، والخبر محذوف، تقديره: لكم، وليس (يرزقكم) الخبر؛ لأنَّ (هل) لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح[٢٣٤].قال أبو علي الفارسي: مَن قال (غيرِ) جعله صفة على اللّفظ، وذلك حسن لاتباعه الجرّ الجرّ، فأمَّا الخبر على قولهما فيجوز أن يكون﴿يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾، و(يرزقكم) في موضع رفع على أنَّه الخبر، ومن قال:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ احتمل الرَّفع غير وجه، يجوز أن يكون خبر المبتدأ، وارتفاع غير بأنَّه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمر تقديره: (هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟)، ويجوز أن يكون غير استثناء، والخبر مضمر كأنَّه: (هل من

خالق إلَّا الله)، والخبر مضمر قبل، كقولك: (ما خالق إلَّا الله)، وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثير نحو: هل من رجل؟ ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾[٢٣٥]، فقوله: وما من إله إلَّا الله يدلّ على جواز الاستثناء في (غير) من قوله سبحانه:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾، والخبر مضمر كما كان مضمرًا في قوله﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾[٢٣٦].ولمزيدٍ من التفصيل النحوي فإنَّ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾، فإنَّ (غيرِ) بالجرّ نعتًا لـ (خالقٍ) على اللفظِ، و(مِنْ خالق) مبتدأٌ مُزادٌ فيه (مِنْ)، وفي خبرِه قولان، أحدُهما: هو الجملةُ مِنْ قوله: (يَرْزُقُكم)، والثاني: أنَّه محذوفٌ تقديرُه (لكم) ونحوُه، وفي (يَرْزُقكم) على هذا وجهان، أحدهما: أنَّه صفةٌ أيضاً لـ (خالق)، فيجوزُ أن يُحْكَمَ على موضعِه بالجرِّ اعتباراً باللفظ، وبالرفعِ اعتباراً بالموضع، والثاني: أنَّه مستأنفٌ.و(غيرُ) بالرَّفع، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه خبرُ المبتدأ، والثاني: أنَّه صفةٌ لـ(خالق) على الموضعِ، والخبرُ: إمَّا محذوفٌ، وإمَّا (يَرْزُقُكم) ، والثالث: أنَّه مرفوعٌ باسم الفاعل على جهةِ الفاعليةِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد اعْتَمَدَ على أداةِ الاستفهام، إلاَّ أنَّ أبا حيان تَوَقَّفَ في مثلِ هذا من حيث إنَّ اسم الفاعل وإن اعتمدَ، إلاَّ أنَّه لم تُحْفَظْ فيه زيادةُ (مِنْ)، قال: «فيُحتاج مثلُه إلى سَماعٍ»[٢٣٧] ولا يَظهرُ التوقُّف؛ فإنَّ شروط الزيادةِ والعملِ موجودةٌ، وعلى هذا الوجهِ فـ (يَرْزُقُكم) إمَّا صفةٌ أو مستأنَفٌ، وجَعَل أبو حيان استئنافَه أَوْلَى؛ لانتفاءِ صِدْقِ (خالق) على غير الله، بخلافِ كونِه صفةً فإنَّ الصفةَ تُقَيِّد، فيكون ثَمَّ خالقٌ غيرُ اللَّهِ لكنَّه ليس برازق.و(غيرَ) بالنصبِ على الاستثناء، والخبر (يَرزُقكم) أو محذوفٌ و(يَرْزُقكم) مستأنفٌ، أو صفةٌ، وقوله: (لَا إلهَ إلاَّ هُوَ) مستأنفٌ[٢٣٨]، والنصب (غيرَ) على الاستثناء والرَّفع من جهتين إحداهما بمعنى (هل من خالقٍ إلَّا الله) بمعنى (ما خالق إلَّا الله) والوجه الثاني أن يكون نعتًا على الموضع؛ لأنَّ المعنى (هو خالق غير الله) والخفض على اللفظ[٢٣٩]، القراءةُ على البيانِ أحبُّ إليَّ؛ لأنَّها قراءةُ المَأْخُوذِ عنهم[٢٤٠].والباحث يرى الآتي:

١. من جهة الدلالة يقول الزمخشري: فإن قلت: هل فيه دليل على أنَّ الخالق لا يطلق على غير الله تعالى؟ قلت: نعم، إن جعلت (يَرْزُقُكُمْ) كلامًا مبتدأ وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة، وأمَّا على الوجهين الآخرين وهما الوصف والتفسير فقد يقيّد فيهما بالرزق من السماء والأرض، وخرج من الإطلاق، فكيف يستشهد به على اختصاصه بالإطلاق، فقولك: (هل من خالق سوى الله) إثبات لله، فلو ذهبت تقول ذلك كنت مناقضًا بالنفي بعد الإثبات[٢٤١].

٢. وجه الكلام في الآية أنَّ فيها استفهامًا[٢٤٢] يحوي توبيخًا وتقريرًا[٢٤٣]، والِاسْتِفْهَامُ في الآية الكريمة إِنْكَارِيٌّ فِي مَعْنَى النَّفْيِ؛ وَلِذَلِكَ اقْتَرَنَ مَا بَعْدَهُ بِـ (مِنْ) الَّتِي تُزَادُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَاخْتِيرَ الِاسْتِفْهَامُ بِـ (هَلْ) دُونَ الْهَمْزَةِ لِمَا فِي أَصْلِ مَعْنَى هَلْ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى (قَدْ) وَتُفِيدُ تَأْكِيدَ النَّفْيِ، فضلًا عن أَنَّ الاهْتِمَامُ بِهَذَا الِاسْتِثْنَاءِ قُدِّمَ فِي الذِّكْرِ قَبْلَ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ الْمُسْتَثْنَى

مِنْهُ، وَجُعِلَ صِفَةً لِـ (خالِقٍ)؛ لِأَنَّ (غَيْرُ) صَالِحَةٌ لِلِاعْتِبَارَيْنِ؛ وَلِذَلِكَ جَرَتِ الْقِرَاءَاتُ الْمَشْهُورَةُ عَلَى اعْتِبَارِ (غَيْرُ) هُنَا وَصْفًا لِـ(خالِقٍ)، فجمهور الْقُرَّاء قرأوه بِرَفْعِ (غَيْرُ) عَلَى اعْتِبَارِ مَحَلِّ (خالِقٍ) الْمَجْرُورِ بِـ(مِنْ)؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَظْهَرِ الرَّفْعُ؛ لِلِاشْتِغَالِ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ، وَقَرَأَهُ آخرون، وَهُمَا اسْتِعْمَالَانِ فَصِيحَانِ فِي مِثْلِهِ اهْتَمَّ بِالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِمَا جمهرة علماء اللغة والنحو[٢٤٤].

٣. ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ إشارة إلى نعمة الإيجاد في الابتداء، أتبعه بقوله تعالى﴿يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ إشارة إلى نعمة الإبقاء بالرزق إلى الانتهاء[٢٤٥]، فالْخلق مَعْنَاهُ الإبداع[٢٤٦]، إذ إنَّه أنكر أن يكون لغيره في النعم مدخل يستحق أن يشرك في الشكر[٢٤٧]؛ ليفيد أنَّه يرزقهم حالًا فحالًا وساعة فساعة[٢٤٨].

٤. ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ هو مثال لما هو بمنزلة المجرد من العوامل اللفظية، وإن لم يكن في اللفظ مجردًا منها؛ لأنَّ وجود الحرف الزائد وهو (مِنْ) في المثال المذكور كلا وجودٍ[٢٤٩]، والزيادة من جهة النحو لا بأس بها ومقبولة في الوسط اللغوي النحوي، لكن زيادة المعنى لا أصل لها في المنحى السياقي في القرآن الكريم، إذ إنَّ معنى التَّعلُّق الارتباط الْمَعْنَوِيّ، وَالْأَصْل أَنَّ أفعالًا قصرت عَن الْوُصُول إِلَى الْأَسْمَاء فأعينت على ذَلِك بحروف الْجَرّ، وَالزَّائِد إِنَّمَا دخل فِي الْكَلَام تَقْوِيَة وتوكيدًا وَلم يدْخل للربط إِلَّا اللَّام المقوية فَإِنَّهَا تتَعَلَّق بِالْعَمَلِ المقوي[٢٥٠].

٥. عنون ابن جني ما أسماه (باب في زيادة الحروف وحذفها)، قال في أثناء كلامه عن ذلك الآتي: فقد صحَّ بما ذكرناه إلى أن قادنا إلى هنا أنَّ حذف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف، وأمَّا زيادتها فخارج عن القياس أيضًا، وذلك أنه إذا كانت إنَّما جيء بها اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر وأخذًا له بالعكس والقلب؛ ألا ترى أنَّ الإيجاز ضد الإسهاب؛ ولذلك لم يجز أبو الحسن[٢٥١] توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو(الذي ضربت زيد)، فأفسد أن تقول (الذي ضربت نفسه زيد)، قال: لأنَّ ذلك نقض من حيث كان التوكيد إسهابًا والحذف إيجازًا، وذلك أمر ظاهر التدافع، هذا هو القياس ألَّا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى[٢٥٢].

٦. وجه الكلام في الآية الكريمة يقتضي «حصر الخالِقِيّة»[٢٥٣]، وهو تعالى المتفرِّد بالألوهية والخالقية والرازقية[٢٥٤]، فقد أنكر جلَّ في علاه أن يكون لغيره في النعم مدخل يستحق أن يشرك في الشكر[٢٥٥].

٧. وجه الكلام في قراءة الخفض أن يجعل صفة للفظ؛ وَذَلِكَ حسن لإتباعه الْجَرّ الْجر، وَقِرَاءَة الرَّفع جَعَلُوهُ صفة للموضع، والْمَعْنى (هَل خَالقٌ غيرُ الله)؛ لِأَنَّ (من) مُؤَكدَة[٢٥٦].

المسألة الخامسة: (وجه الكلام في توجيه «الحُجُرات» بضمِّ الحاء والجيم).

تعرَّض الفرَّاء صرفيًّا للفظة الحجرات الواردة في قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾[٢٥٧].فنجده يقول: «**وجه الكلام** أن تضم الحاءَ والجيمَ، وبعض العرب يَقُولُ: الحُجَرات والرُّكَبات، وكلُّ جمع كأن يُقال فِي ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غرف، وحجر، فإذا جمعته بالتاء نصبت ثانيه، فالرَّفع أجودُ من ذَلِكَ»[٢٥٨].يقول سيبويه: «وأمَّا ما كان (فُعلةً) فإنَّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت العين بضمة، وذلك قولك: (رُكبةٌ ورُكباتٌ)، و(غرفةٌ وغُرفاتٌ)، و(جفرةٌ وجُفراتٌ)، فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسَّرته على (فُعلٍ)، وذلك قولك: (رُكبٌ وغُرفٌ وجفرٌ)، وربَّما كسَّروه على (فِعالٍ)، وذلك قولك: (نُقرةٌ ونقارٌ)، و(بُرمةٌ وبِرامٌ)، و(جُفرةٌ وجِفارٌ)، و(بُرقةٌ وبُراقٌ)، ومن العرب مَن يفتح العين إذا جمع بالتاء، فيقول: (رُكباتٌ وغُرفاتٌ)»[٢٥٩].فَإِن كَانَ الِاسْم على (فعلة) جَازَت فِيهِ (فُعَلات) بِالضَّمِّ و(فَعَلات) بِالْفَتْح و(فُعْلات) بِالسُّكُونِ؛ وَذَلِكَ نَحْو(غُرفَة وغُرُفات وغَرَفات وغُرْفات وحُجرة وحُجُرات وحُجَرات وحُجْرات)[٢٦٠]، ومنه قول الشاعر[٢٦١]:

ولمَّـــا رَأَوْنـــا بادِيًـــا رُكَباتُنـــا علـــى مَـــوْطِنٍ لا نَخْلِـــطُ الجِـــدَّ بـــالهَزْلِ

فيروى البيت (رُكَباتُنا) مفتوحًا، والكثيرُ الضمّ، فالضمُّ للإتْباع، والفتحُ للخفّة[٢٦٢]، فيجوز أن تكون في موضع خفض على الصفة لـ(موطن)، ولا يستقيم ذلك إلَّا بأن تقدر في الجملة ضميراً عائداً على الموطن، كأنَّه قال: لا نخلط فيه الجد بالهزل؛ لأنَّ الصفة يلزم أن يكون فيها ضمير يعود إلى الموصوف فهي على هذا صفة جرت على غير من هي له، واستتر الضمير؛ لأنَّ الفعل يتضمن ضمير الأجنبي، كما يتضمن غير الأجنبي، ولو صيرتها صفة محضةً لقلت: على موطن غير خالطٍ نحن فيه الجد بالهزل، فبرز الضمير الفاعل، ولم يستتر[٢٦٣].وذكر ابن يعيش وزن (فُعْلَةُ) بقوله: فإنَّه يجمع في القلَّة بالألف والتاء، قالوا: (رُكْبَةٌ)، و(رُكُباتٌ)، و(ظُلمَةٌ)، و(ظُلُماتٌ)، قال الله تعالى﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[٢٦٤]، وقال:﴿أَوْ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[٢٦٥]، ويجمع في الكثير على (فُعَلٍ)، قالوا: (رُكَبٌ)، و(ظُلَمٌ)، و(غُرَفٌ)، هذا هو الباب كما كان (فِعالٌ)، نحوُ: (خِفانٍ)، و(قِصاعٍ) هو البابَ في (فَعْلَةٌ)، و(فَعَلاتُ) كـ(جَفَناتٍ)، و(قَصَعاتٍ) أشدُّ تمكُّنًا من (غُرفات)، و(ظُلُماتٍ)، وذلك لأمرَيْن: أحدُهما: أنَّ (فَعْلَةَ) كـ(جَفْنَةٍ)، و(قَصْعَةٍ) أكثرُ من (فُعْلَةَ) بالضمّ، وأخفُّ لفظًا، فكان التوسُّع فيه أكثرَ، والثاني: كراهيةُ الضمّتَيْن، إذا قلت: (رُكُباتٌ)، وقد يجيء على (فِعالٍ) في المضاعف، قالوا: (جُبّةٌ) و(جِباب)، و(قُبَّةٌ) و(قِبابٌ)، وهو كثيرٌ، وقالوا في غير المضاعف: (بُرْمَةٌ)، و(بِرامٌ)، و(نُقْرَةٌ)، و(نِقارٌ)، و(بُرْقَةٌ)، و(بِراقٌ)، شبّهوه بـ(قَصْعَةٍ) أو (قِصاعٍ)[٢٦٦].

والباحث يخلص إلى الآتي:

١. من علل وجه الكلام في (حجرات) التخفيف[٢٦٧]، تجنبًا للثقل[٢٦٨]، فالصِّفَةُ شَبِيهَةٌ بِالْفِعْلِ فِي الثِّقَلِ لِتَحَمُّلِهَا الضَّمِيرَ فَيُنَاسِبُ التَّخْفِيفَ[٢٦٩]، ومن رديف ذلك ما ذكره الأخفش في قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨﴾[٢٧٠] ما نصُّه: «؛ لأنَّ كلَّ اسم على (فُعْلَة) خفيف اذا جمع حرك ثانية بالضم نحو (ظُلُمات) و(غُرُفات)؛ لأنَّ مخرج الحرفين بلفظ واحد اذا قرب أحدهما من صاحبه كان أيسر عليهم، وقد فتحه بعضهم فقال: (الرُكَبات) و(الغُرفَات) و(الظُلُمات)، وأسكن بعضهم ما كان من الواو كما يسكن ما كان من الياء نحو (كُلْيات) أسكن اللام؛ لئلا تحوّل الياء واوًا فأسكنها في (خُطْوات)؛ لأنَّ الواو اخت الياء، وما كان على (فَعْلة) نحو: (سَلْوَة) و(شَهْوَة) حرّك ثانية في الجمع بالفتح نحو (سَلَوات) و(شَهَوات)، فاذا كان أوله مكسورًا كسر ثانيه، نحو (كِسْرة) و(كِسرات)، و(سِدْرة)، و(سِدرات)، وقد فتح بعضهم ثاني هذا كما فتح ثاني المضموم واستثقل الضمتين والكسرتين»[٢٧١].

٢. يدور وجه الكلام من حيث الاسمية المحتوية لتاء التأنيث تختلف عن الفعلية المحتوية للتاء نفسها في الوقف؛ فإنَّها لا تبدل هاء؛ للفرق بين تاء تأنيث الاسمية والفعلية، فإنَّ تاء التأنيث الفعلية لا تُبْدَل هاء في الوقف[٢٧٢].

٣. وجه الكلام متعلّق بلغات العرب[٢٧٣] وصولًا إلى القراءات القرآنية المتواترة في ذلك[٢٧٤]، فقد جاء في طبقات النحويين: «قال ابنُ نوفل[٢٧٥]: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمَّا وضعت ممَّا سميت عربية أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة، فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات»[٢٧٦]، وإن كنا نعلم يقينًا أنَّ القرآن نزل بأفصح اللغات[٢٧٧]، ولا سيَّما أنَّه وحَّد الى حدٍّ كبير لغات العرب ولهجاتها[٢٧٨].

٤. وجه الكلام له علاقة وطيدة بالمنحى اللغوي، فالْحُجْرَةُ: الرُّقْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ الْمَحْجُورَةِ بِحَائِطٍ يُحَوِّطُ عَلَيْهَا، وَحَظِيرَةُ الْإِبِلِ تُسَمَّى الْحُجْرَةُ، وَهِيَ فُعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، و(الْحُجَرَاتِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ استثقالا للضمتين، و(الْحُجْرَاتِ) بِسُكُونِ الْجِيمِ تَخْفِيفًا، وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ الْمَنْعُ، وَكُلُّ مَا مَنَعْتَ أَنْ يُوصَلَ إِلَيْهِ فَقَدْ حَجَرْتَ عَلَيْهِ[٢٧٩].

الخاتمة:

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:فبعد أن مَنَّ الله عليَّ بإتمام هذا البحث يمكن أنْ أضعَ نتائجَ من أهمِّها:

١. وجه الكلام في اللغة قائم على صلاح المعنى وبراعة التأصيل، فالعرب في سليقتها لحظت وجود الاستعمال اللفظي مع فساد المعنى، فمن الأحرى أن يلحظوا الاستعمال الجاري مع صلاح المعنى.

٢. التأصيل اللغوي والاستعمال الفصيح له أثره في تحديد وجه الكلام، جاعلين من السماع والقياس ممهدًا في بيان وجه الكلام في قضايا اللغة.

٣. إنَّ موضوع زيادة الحروف له أهميته البالغة في الدراسات اللغوية من خلال علمائنا وما ألِّف فيها من كتبٍ أغدقت الدارسين والباحثين درايةً ومؤونةً في هذا المضمار؛ لذلك فالزيادة في القرآن الكريم نحوية ولها معانٍ كثيرة كالتوكيد والتقوية والتفخيم وغيرها.

٤. الخفة عنوان جليٌّ في اللغة العربية الفصحى، ووجه الكلام مؤيدٌ لها.

٥. وجه الكلام متعلّق بلغات العرب، وصولًا إلى القراءات القرآنية المتواترة في ذلك، فالقراءةُ حجةٌ ولا تُخالَف.

٦. الخلاف النحوي كان رائدًا عند علماء العربية، ولا سيَّما أنَّ هذا نهج الأقدمين والمحدثين في ذلك، وهو يمثِّل جانبًا مهمًّا من جوانب التوسع في لغتنا العربية الفصحى.

٧. النحو كما يعرفه أهلُ الدراية ينمو مع لغة الإنسان، فوجهُ الكلامِ قائمٌ على نموِّ اللغة الصحيح لا التطور المخالف لأسسها.

بعد توفيق الله تعالى تمَّ جرد مواضع مصطلح وجه الكلام، وحسبنا أنَّ هناك مواضعَ كُثر في الكتابين فيهما ما اصطلحا عليه بمصطلحات مرادفة لذلك، كقولهما (والوجه) أو (وهو الوجه) أو (وهذا هو الوجه) وغيرها.﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾من سورة الصافات: (١٨٠-١٨٢)

وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين

هوامش البحث

(١) طه: ١١٣.

(٢) ينظر العين، مادة(صلح): ١١٧/٣، وتهذيب اللغة، مادة(صلح): ١٤٢/٤.

(٣) ينظر معجم متن اللغة: ٤٧٨/٣، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٢٢.

(٤) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٢٢-٢٣.

(٥) ينظر سر صناعة الاعراب: ١٤٥/١.

(٦) ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعل: ٢٨، وتكملة المعاجم العربية: ٤٦٢/٦-٤٦٣.

(٧) النساء: ١٢٨.

(٨) النساء: ١٢٨.

(٩) ينظر تكملة المعاجم العربية: ٤٦٢/٦.

(١٠) ينظر المعجم الوسيط، مادة(صلح): ٥٢٠/١.

([11]) البيت بلا نسبة في: الأصول في النحو: ١٧٨/١، والخصائص: ٢٤٧/٣.

([12]) البقرة: ١٤٨.

([13]) ينظر مقاييس اللغة، مادة (وجه): ٨٨/٦.

([14]) ينظر معجم متن اللغة: ٤٧٨/٣، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٢٢.

([15]) البقرة: ١١٥.

([16]) ينظر التعريفات، مادة(وجه): ٢٥٠.

([17]) النساء: ٤٦.

([18]) ينظر مقاييس اللغة، مادة(كلم): ١٣١/٥.

([19]) ينظر مغني اللبيب: ٤٩٠.

([20]) ينظر التعريفات، مادة(كلم): ١٨٥.

([21]) التعليقة على المقرب: ٥٥.

([22]) ينظر الجملة الدنيا والجملة الموسَّعة في كتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية): ٢.

([23]) ينظر درَّة الغواص: ١٧.

([24]) ينظر تقويم اللسان: ٥٩.

([25]) ينظر خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام: ٦١.

([26]) البيت لأبي النَّشناش في عيون الأخبار: ٣٤٢/١، وتاج العروس، مادة(صعلك): ٢٤٠/٢٧،

([27]) شرح الحماسة: ٣١٩/١، برقم (١٠٣).

([28]) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٦٣-١٦٤.

([29]) مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٤٤.

([30]) الكتاب: ٦٩/١، وينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٠٢/١.

([31]) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦٩/١.

([32])ينظر الفصيح: ٢٧٧، ولسان العرب مادة(شكل): ٣٥٧/١١.

([33]) ينظر الكتاب: ٦٩/١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٠٢/١.

([34]) البيت في ديوان بني أسد(شعر عُقَيبةَ بنِ هُبيرةَ الأسديّ): ٤٦٥/٢، برقم(٢٨٠)

([35]) ينظر سر صناعة الإعراب:٣٠٢/١.

([36]) الشورى: ١١.

([37]) أشار الأخفش إلى مثل هذا في كتابه معاني القرآن: ١٩٧،٣٢٩/١.

([38]) البيت في ديوانه: ١٠٦، وينظر المقتضب: ٤١٨/٤، والأصول في النحو: ٢٩٥/١

([39]) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٤/١.

(٤٠) البقرة: ٢٥٩.

(٤١) ينظر معاني القرآن: ١٩٧،٣٢٩/١-٣٣٠.

(٤٢) ممَّن قال بزيادتها الأخفش في معاني القرآن: ١٩٧/١، وابن مالك في شرح الكافية ٧٩٠/٢.

(٤٣) البقرة: ٢٥٨.

(٤٤) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٤/١.

(٤٥) معاني القرآن وإعرابه:٣٤٢/١.

(٤٦) ينظر الكتاب: ٦٩/١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٠٢/١.

(٤٧) ينظر معاني القرآن للكسائي: ٩٣-٩٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٨٨/٣.

(٤٨) ينظر معاني القرآن: ١٧٠/١.

(٤٩) ينظر الخصائص: ٤٢٥/٢، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا: ١١٦/١

(٥٠) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٣٢٩/١، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٨٦٢/١

(٥١) ينظر جامع البيان: ٤٣٨/٥.

(٥٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٨١، وشرح التصريح: ٣٦٧/١،

(٥٣) ينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٢٥٨، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٥/١

(٥٤) ديوانه (ط. الصاوي): ٢١٥، وينظر الكتاب: ١٨٠/١، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١٨٦/٢،

(٥٥) ينظر سر صناعة الإعراب: ٢٩٥/١.

(٥٦)المحكم والمحيط الأعظم، مادة(ثفي):٢٠١/١٠، والعباب الزاخر، مادة(كوف):١٠/٢، وتاج العروس، مادة(ثفي):٢٨٠/٣٧، ويُنشد:

(٥٧) ديوانه: ١٥٧، برقم(٢٠)، برواية(القَطْرُ) بدلًا من (الزَّجْرُ)،

(٥٨) ينظر قول الخليل في الكتاب:٣٩٧/٢،

(٥٩) سورة هود: ٧٨

(٦٠) انتهى قول الخليل.

(٦١) ينظر الكتاب: ٣٢/١.

(٦٢) ينظر المخصص: ٢٢٨/٤.

(٦٣) شرح التسهيل: ١٧٠/٣.

(٦٤) ينظر الدر المصون: ٥٥٧/٢.

(٦٥) الكتاب: ٧٤/١.

(٦٦) الرعد: ٤٣.

(٦٧) ينظر الجمل في النحو(للخليل): ١١٥-١١٦.

([٦٨]) الكتاب: ٩٢/١.

([٦٩]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٦٤/١.

([٧٠]) ينظر الأصول في النحو: ٦٣/٢.

([٧١]) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٢/١.

([٧٢]) الانصاف: ٧٧/١.

([٧٣]) ينظر شرح ابن يعيش للمفصَّل: ٢١١/١.

([٧٤]) ينظر اللباب في علل البناء والاعراب: ١٥٥/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٤.

([٧٥]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٨١/٧، والتذييل والتكميل: ٨١/٧

([٧٦]) المقتضب: ٧٣/٤.

([٧٧]) ينظر التذييل والتكميل: ٨١/٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٩٨٧/٤.

([٧٨]) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٤٥/٦.

([٧٩]) البيت في ديوانه(الصاوي): ٣١٢، برواية (جئني) بدلًا من (جِيئُو)، وينظر الكتاب: ١٧٠/١،

([٨٠]) ينظر المقتضب: ١٥٣/٤.

([٨١]) ينظر الأصول في النحو: ٦٥/٢.

([٨٢]) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة (المقدمة): ١١/١.

([٨٣]) ينظر رسالتان في اللغة: ٧٩.

([٨٤]) ينظر المفصل: ٣٤١.

([٨٥]) ينظر المقتضب: ٢٥٧/١.

([٨٦]) البقرة: ١٧.

([٨٧]) ينظر درة الغواص: ٢٣-٢٤.

([٨٨]) الكتاب: ٩٢/١.

([٨٩])ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٧/١.

([٩٠]) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣٩٢/١.

([٩١]) يوسف: ١٠٥.

([٩٢]) ينظر مختصر ابن خالويه: ٦٥، والمحتسب: ٣٤٩/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٤٦/٢،

([٩٣]) ينظر المحتسب: ٣٤٩/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٤٦/٢، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ: ١١٨،

([٩٤]) ينظر المحتسب: ٣٤٩/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٤٦/٢، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ: ١١٨.

([٩٥]) ينظر المحتسب: ٣٤٩/١-٣٥٠.

([٩٦]) ينظر شرح أبيات سيبويه: ٤٩/١-٥٠.

([٩٧]) المفصل: ٧٦.

([٩٨]) شرح ابن يعيش للمفصَّل: ٤٠٣/١.

([٩٩]) ينظر الموفقي في النحو(مجلة المورد): ١١٨، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في ١٦٦.

([١٠٠]) ينظر التذييل والتكميل: ٣٥٦/٦.

([١٠١]) ينظر أمالي ابن الحاجب: ٦١٦/٢.

([١٠٢]) ينظر المغني: ٥٨٥.

([١٠٣]) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ١٣١/٢.

([١٠٤])ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٤،٢٢٢/٢، ومعاني الأبنية في العربية: ٤١.

([١٠٥]) الواقعة: ٢٠-٢١.

([١٠٦]) ينظر إعراب القراءات الشواذ: ٥٥٠/٢، والبحر المحيط: ٨٠/١٠-٨١.

([١٠٧]) المحكم والمحيط الأعظم، مادة(مصع): ٤٦٢/١، ولسان العرب، مادة(مصع): ٣٣٨/٨،

([١٠٨]) ينظر الكتاب: ١٧١/١-١٧٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٥/١.

([١٠٩]) شرح أبيات سيبويه: ٦١/١.

([١١٠]) ينظر الجمل في النحو: ٦٤.

([١١١]) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٧/٢.

([١١٢]) الحج: الآية: ٣٥.

([١١٣])معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٧/٣.

([١١٤]) ينظر البديع في علم العربية: ٥١٢/١.

([١١٥]) ينظر شرح ابن يعيش للمفصَّل: ٣٨/٢.

([١١٦]) ينظر الجمل في النحو: ٩٨.

([١١٧]) الأحقاف: ٢٤.

([١١٨]) ينظر الجمل في النحو: ٩٨.

([١١٩]) شرح ابن يعيش للمفصَّل: ١٢٧/٢.

([١٢٠]) شرح الأشموني: ٢٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٣/٣، ولم أجده في ديواني جرير وتأبط شرًا.

([١٢١]) ينظر المقتضب: ١٥١/٤، والأصول في النحو: ١٢٧/١.

([١٢٢]) ينظر الجمل في النحو: ٨٨، والحلل في شرح أبيات الجمل: ١٩.

([١٢٣]) ينظر شرح الأشموني: ٢٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٣/٣.

([١٢٤]) ينظر الكتاب: ١٧١/١.

([١٢٥]) ينظر خزانة الأدب: ٢١٥/٨-٢١٦.

([١٢٦]) ينظر المقاصد النحوية: ١٨٣٧/٣-١٨٣٨.

([١٢٧]) ينظر الكتاب: ١٦٩/١.

([١٢٨]) ينظر تحصيل عين الذهب: ١٤٢، وارتشاف الضرب: ١٢٧٧/٥.

([١٢٩]) ينظر الأصول في النحو: ١٢٧/١.

([١٣٠]) ينظر خزانة الأدب: ٢١٦/٨.

([١٣١]) الأنعام:٩٦.

([١٣٢]) المقتضب: ١٣/٢.

([١٣٣]) ينظر شرح ابن عقيل: ١٤٠/٢.

([١٣٤]) ينظر الكتاب: ١٧١/١.

([١٣٥]) ينظر خزانة الأدب: ٢١٥/٨-٢١٦.

([١٣٦]) شرح الرضي على الكافية: ٤٢٥/٣.

([١٣٧]) شرح التصريح: ١١/١، وينظر معاني الأبنية في العربية: ٤١.

([١٣٨]) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ٢٥٩/١٥.

([١٣٩]) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٨٩/١.

([١٤٠]) ينظر شرح كتاب سيبويه للرُماني: ٤١٦.

([١٤١]) المائدة:٩٥.

([١٤٢]) يعني (هديًا).

([١٤٣]) الأحقاف:٢٤.

([١٤٤]) معاني القرآن: ٢٨٨/١.

([١٤٥]) الجمل في النحو (للخليل): ٩٨، وينظر شرح ابن عقيل: ١١٨/٣.

([١٤٦]) ينظر معاني النحو: ١٦٨/٣-١٦٩.

([١٤٧]) الكتاب: ٢٢٨/١.

([١٤٨]) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٢٥/٢، وشرح الكتاب للرماني: ٥٠٩.

([١٤٩]) ارتشاف الضَّرب: ١٣٣٣/٣، وينظر التذييل والتكميل: ٢٣٨/٦.

([١٥٠]) ينظر من تاريخ النحو العربي: ٧٣.

([١٥١]) ينظر دراسات في النحو: ٣.

([١٥٢]) ينظر دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية: ٣.

([١٥٣]) ينظر الأصول في النحو: ٣١/٢.

([١٥٤]) ينظر المثل السائر: ٩٦/٢.

([١٥٥]) ينظر اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: ١٧.

([١٥٦]) ينظر التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ٤٢.

([١٥٧]) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم(المقدمة): ٢٧.

([١٥٨]) معاني القرآن: ٨٦/١.

([١٥٩]) معاني القرآن: ٨٧/١.

([١٦٠]) المنافقون: ١٠.

([١٦١]) ينظر الكتاب: ١٠٠/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٦/٣.

([١٦٢]) ينظر الجمل في النحو(للخليل): ١٩٤.

([١٦٣]) البيت لعمرو بن معد يكرب في ملحق ديوانه: ١٩٧، والمفصل: ٣٣٦.

([١٦٤]) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٤

([١٦٥]) المحكم والمحيط الأعظم، مادة(نمش): ٨٢/٨، ودرة الغواص: ٥٨

([١٦٦]) ينظر المفصَّل: ٣٣٦-٣٣٧.

([١٦٧]) ينظر معاني القرآن: ٩/٣.

([١٦٨]) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٥٥٤/٣.

([١٦٩]) سورة غافر:٣٦-٣٧.

([١٧٠]) نسب البيت للأَحْوَص اليربوعي في الكتاب: ١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣

([١٧١]) أسرار العربية: ١٢٦.

([١٧٢]) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥١/٢.

([١٧٣]) ينظر إعراب القرآن: ٤٣٧/٤-٤٣٩.

([١٧٤]) ينظر الكتاب: ١٠٠/٣.

([١٧٥]) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٦٩/٤.

([١٧٦]) ينظر التذييل والتكميل: ٣١٦/٤.

([١٧٧]) معاني النحو: ٢٤٤/١.

([١٧٨]) ينظر النحو الوافي: ٦٦٠/٣.

([١٧٩]) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥١/٢، والصحاح، مادة(شأم): ١٩٥٧/٥.

([١٨٠]) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥١/٢.

([١٨١])ينظر الاتقان في علوم القرآن: ٢٠٤/٣.

([١٨٢]) ينظر التحرير والتنوير: ٢٥٤/٢٨.

([١٨٣]) ينظر معاني النحو: ٣/ ٣٤، ولمسات بيانية في نصوص من التنزيل: ١٩٠-١٩١

([184]) البقرة:١٧١.

([185]) يريد بالحروف الكلمات الثلاث: صمًّا وبكمًا وعميًا.

([186]) يعني قراءة عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه). ينظر مختصر ابن خالويه: ٢-٣.

([187]) ينظر معاني القرآن: ١٠٠/١.

([188]) البقرة: ١٨.

([189])ينظر معاني القرآن للفراء(هامش ٣): ١٦/١.

([190]) النبأ:٣٧.

([191]) ينظر معاني القرآن: ١٦/١.

([192])ديوان الخرنق: ١٢، والكتاب: ٥٧/٢، ومجاز القرآن: ٦٥/١، والمحتسب: ١٩٨/٢.

([193]) ينظر جامع البيان: ٣٢٩/١-٣٣٠، والبحر المحيط: ١٣٣/١-١٣٤

([194]) معاني القرآن وإعرابه: ٩٤/١.

([195]) ينظر البحر المحيط: ١٠٨/٢.

([196]) ينظر التحرير والتنوير: ٣١٤/١.

([197]) ينظر دراسات في اللغة: ٧٨، ومعاني الأبنية في العربية: ١١٣.

([198]) ينظر معاني الأبنية في العربية: ١١٤ - ١١٥.

([199]) ينظر النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: ٣٦٨/١.

([200]) ينظر البحر المحيط: ١٣٣/١.

([201])عبَّاس بن الفضل الأنصاري الواقفي، أبو الفضل: قاضٍ، من رجال الحديث، من أهل البصرة، كان عالمًا بالقرآن والشعر، ولي قضاء الموصل، في أيام الرشيد العباسي، ومات فيها سنة ١٨٦هـ، له كتاب في القراءات كبير، والواقفي نسبة إلى واقف وهو بطن من الأوس.

([202]) ينظر الجواهر(إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً للزجاج): ١٨٠/١.

([203]) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٣٤/١.

([204]) ينظر البحر المحيط: ١٣٢/١.

([205]) ينظر التحرير والتنوير: ١١٣/٢.

([206]) ينظر التحرير والتنوير: ٣١٣/١-٣١٤.

([207]) ينظر الكشاف: ٧٦/١-٧٧.

([208]) ينظر معاني الأبنية في العربية: ١٣٨.

([209]) سورة المؤمنون: الآية: ٩٢.

([210]) معاني القرآن: ٢٤١/٢.

([٢١١]) ينظر السبعة في القراءات: ٤٤٧، والحجة في القراءات السبع: ٢٥٨،

([٢١٢])ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٠/٢.

([٢١٣]) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٩٩٧/٧.

([٢١٤]) ينظر معاني القرآن: ٢٤١/٢.

([٢١٥]) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١٢٠/٣-١٢١.

([٢١٦]) ينظر كلام أبي الحسن الأخفش في التفسير البسيط: ٥٠/١٦، والبحر المحيط: ٥٨٢/٧،

([٢١٧]) ينظر الحجة للقراء السبعة: ٣٠٢/٥.

([٢١٨]) المحرر الوجيز: ١٥٤/٤، وينظر البحر المحيط: ٥٨٢/٧، وفتح القدير: ٤٩٦/٣.

([٢١٩]) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٤٠٦/٣.

([٢٢٠]) سورة المؤمنون: الآية: ٩١.

([٢٢١]) ينظر تفسير البيضاوي: ٩٤/٤.

([٢٢٢]) ينظر معاني القرآن: ٢٤١/٢.

([٢٢٣]) ينظر دراسات في النحو: ٥٤٨-٥٤٩.

([٢٢٤]) جامع البيان: ٦٧/١٩.

([٢٢٥]) ينظر جامع البيان: ٦٧/١٩.

([٢٢٦]) سورة المزَّمل: الآية: ٩.

([٢٢٧])الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٩٩٧/٧.

([٢٢٨]) تفسير الرازي: ٢٩١/٢٣.

([٢٢٩]) ينظر التحرير والتنوير: ١١٧/١٨.

([٢٣٠]) فاطر:٣.

([٢٣١]) هي قراءة شيبة ونافع وأبي عمرو وعاصم، ينظر السبعة في القراءات: ٥٣٤

([٢٣٢])المبسوط في القراءات العشر: ٣٦٦، وحجة القراءات: ٥٩٢، والنشر في القراءات : ٣٥١/٢.

([٢٣٣]) معاني القرآن: ٣٦٦/٢، وينظر الزاهر في معاني كلام الناس: ٥٥/١،

([٢٣٤]) ينظر شرح التصريح: ٦٩٣/١.

([٢٣٥]) آل عمران: ٦٢.

([٢٣٦]) ينظر الحجة للقراء السبعة: ٢٦/٦-٢٧، والتفسير البسيط: ٤٠١/١٨، وزاد المسير: ٥٠٦/٣.

([٢٣٧]) البحر المحيط: ١٣/٩.

([٢٣٨]) ينظر الدر المصون: ٢١٢/٩-٢١٣.

([٢٣٩]) ينظر إعراب القرآن: ٣٦٠/٣.

([٢٤٠]) ينظر كتاب فيه لغات القرآن: ٢٨.

([٢٤١]) ينظر الكشاف: ٥٩٨/٣، والمحرر الوجيز: ٤١٥/٢، وتفسير أبي السعود: ١٤٣/٧.

([٢٤٢]) ينظر شرح الشافية الكافية: ٧٩٧/٢.

([٢٤٣]) ينظر مفاتيح الأغاني في القراءات : ٣٤٠، وزاد المسير: ٥٠٦/٣، والبحر المحيط: ١٣/٩.

([٢٤٤]) ينظر التحرير والتنوير: ٢٥٤/٢٢.

([٢٤٥]) ينظر تفسير الرازي: ٢٢٣/٢٦.

([٢٤٦]) ينظر اتفاق المباني وافتراق المعاني: ٢٤١.

([٢٤٧]) ينظر تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٩٨/٣.

([٢٤٨]) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١٢٥/٣.

([٢٤٩]) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري: ٣٥٥/١.

([٢٥٠]) ينظر همع الهوامع: ١١٥/٣.

([٢٥١]) ينظر رأي أبي الحسن الأخفش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٢٩٩/٧.

([٢٥٢]) ينظر الخصائص: ٢٨١/٢-٢٨٢.

([٢٥٣]) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: ٢٩/٢.

([٢٥٤]) ينظر روح البيان: ٢٤٧/٧.

([٢٥٥]) ينظر تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٩٨/٣.

([٢٥٦]) ينظر حجة القراءات: ٥٩٢.

([٢٥٧]) الحُجُرات: ٤.

([٢٥٨]) معاني القرآن: ٧٠/٣.

([٢٥٩]) ينظر الكتاب: ٥٨٠/٣، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢، وشرح السيرافي للكتاب: ٢٢١/٢.

([٢٦٠]) ينظر اللمع: ١٨١.

([٢٦١]) البيت لعمرو بن شأس الأسدي في شعره: ٧٤، برواية(فلمَّا) بدلًا من (ولمَّا)،

([٢٦٢]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٨/٣.

([٢٦٣]) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل: ٧٧.

([٢٦٤]) الحجرات: ٤.

([٢٦٥]) النور: ٤٠.

([٢٦٦]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٧/٣-٢٤٨.

([٢٦٧]) ينظر توضيح المقاصد والمسالك: ١٣٧٣/٣.

([٢٦٨]) ينظر المحتسب: ٥٦/١.

([٢٦٩]) ينظر المصباح المنير: ٦٩٦/٢.

([٢٧٠]) البقرة: ٢٠٨.

([٢٧١]) ينظر معاني القرآن: ١٨١/١-١٨٢.

([٢٧٢]) ينظر شرح الشافية لركن الدين: ٥٣٦/١.

([٢٧٣]) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١٨١/١-١٨٢، والتذييل والتكميل: ٤٨/٢.

([٢٧٤]) ينظر ارتشاف الضرب: ٥٩٥/٢، والتذييل والتكميل: ٤٨/٢.

([٢٧٥])ينظر تهذيب التهذيب: ٢٦٠/١٢.

([٢٧٦]) طبقات النحويين: ٣٩، والمزهر في علوم اللغة: ١٤٦/١.

([٢٧٧]) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية: ٣١.

([٢٧٨]) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٧.

([٢٧٩]) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ٣١٠/١٦.